رؤية

فقه الدولة وفقه الجماعة

د/ محمد مختار جمعة

وزير الأوقاف

القاهرة

١٤٤١ هـ / ٢٠١٩م

الهيئة المصرية العامة للكتاب

الهيئة المصرية العامة للكتاب

رئيس مجلس الإدارة
د. هيثم الحاج على

المشرف على المشروعات الثقافية
د. محيى عبد الحى

الإخراج الفنى
أحمد طه محمود

تصميم الغلاف
نسرين كشك

المراجعة اللغوية
سيد عبد المنعم

المتابعة
شريف عبد العزيز

الطبعة الأولى: للهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٩.

ص.ب ٢٣٥ رمسيس
١١٩٤ كورنيش النيل ـ رملة بولاق القاهرة
الرمز البريدي : ١١٧٩٤
تليفون : ٢٥٧٧٧٥١٠٩ (٢٠٢) داخلي ١٤٩
فاكس: ٢٥٧٦٤٢٧٦ (٢٠٢)

الطباعة والتنفيذ
مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

المشروعات الثقافية

فقه الدولة وفقه الجماعة

د. محمد مختار جمعة

جمعة، محمد مختار.
فقة الدولة وفقه الجماعـة/ محمد مختار جمعة . ـ القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٩.
٩٦ ص؛ ١٢ سم.
تدمك:٧ـ٢٥٠٧ـ٩١ـ٩٧٧ـ٩٧٨
١ ـ الدولة.
٢ ـ التطرف الدينى.
أ ـ العنوان.

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠٧٨٠/ ٢٠١٩

ISBN 978-977-91-2507-7

ديوى ١ , ٣٢٠

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن توجه الهيئة، بل تعبر عن رأي المؤلف وتوجهه في المقام الأول.

حقوق الطبع والنشر محفوظة للهيئة المصرية العامة للكتاب. يحظر إعادة النشر أو النسخ أو الاقتباس بأية صورة إلا بإذن كتابي من الهيئة المصرية العامة للكتاب، أو بالإشارة إلى المصدر.

مقـــدمة

الحمـــد لله رب العالمين، والصلاة والســـلام على خاتم أنبيائه ورسله ســـيدنا محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه ومن تبع هداه إلى يوم الدين.

وبعـد:

فشـــتان بين فقـــه الـــدول، والوعي بالتحديـــات التي تواجهها، وسُـــبل الحفـــاظ عليها، وحتميـــة ومشروعية الدفاع عنها، والذود عن حياضها، والتضحية في ســـبيلها، وبين نفعية الجماعة القائمة في الغالب الأعم على محاولات إضعاف الدولة، قصد الإيقـــاع بنظامها، وإحلال الجماعة محلـــه، حتى لو أدى ذلك إلى إســـقاط الدولة أو محوها من خارطـــة العالم، بتفكيكها إلى كيانـــات صغيرة لا تنفع ولا تـــضر، أو حتى بشـــطبها نهائيًّا من عالم الوجـــود كدولة، بتمزيق أوصالها وابتلاع دول أو قوى أخرى لها.

وتنظر الجماعات المتطرفة إلى كل ما يقوي الدولة على أنه في غـــير صالحها، وإلى كل ما يضعف الدولة على أنه يصب بالطبـــع في مصلحتها، ويقرب أمانيهـــا، إذ لا يمكن لأية جماعة من الجماعات المتطرفة أن تقفز على السلطة، أو تجهز عليها إلا في الدول الضعيفة المنهارة المفككة المترهلة، فهذه الجماعات تعمل وفق إستراتيجية ممنهجة تهدف إلى إحداث نوع من القطيعة بين الشعوب وحكامها، أو قل إنها تعمل جاهدة على شيطنة أي نظام حاكم حتى لو كان على طريق ابن الخطاب نفســه، وتزعم أنها حامية حمى الدين، محرفة الكلـــم عن مواضعـــه، لاوية أعناق النصـــوص، وهو ما حذرنا منه نبيناودعانا إلى مواجهته، وبيـــان زيغه وزيفـه، فقال ﷺ: "يَحْمِلُ هَذَا الْعِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلَفٍ عُدُولُهُ، يَنْفُـونَ عَنْهُ تَحْرِيفَ الْغَـــالِينَ، وَانْتِحَـالَ الْمُبْطِلِـــينَ، وَتَـأْوِيـلَ الْجَـاهِلِـينَ" (رواه البيهقي).

على أن الشرع الحنيف قد حثنا على إكرام الحاكم العادل والوقوف إلى جانبه، وإعانته والالتفاف حوله يقول نبينا ﷺ: "إِنَّ مِـــنْ إِجْلَالِ الله: إِكْرَامَ ذِي الشَّـــيْبَةِ الْمُسْـــلِمِ، وَحَامِلِ الْقُـــرْآنِ غَيْرِ الْغَالِي فِيهِ وَالْجَافِي عَنْهُ، وَإِكْرَامَ ذِي السُّـــلْطَانِ الْمُقْسِطِ" (سنن أبي داود).

غير أن هــذه الجماعــات المتطرفة إضافــة إلى تحريفها الكلم عن مواضعه قد أصيبت أفكار وعقول أكثر قياداتها بالشطط، أو الجمود والتحجر ناهيك عما أصاب عناصرها والمنتمين إليها من ضيق الأفق والجمود عند ظواهر بعض النصوص وأقوال بعض المتقدمين مــن العلماء أو الفقهاء أو الآراء والأقوال غير المدققة، منزلين هذه الأقوال منزلة النص المقدس، فهم ينزلون المســتجدات القابلة للاجتهاد والرأي والــرأي الآخر منزلة الثابــت المقدس، في جهالة وضلالة عمياوين، ولا سيما أن لهم رءوسًا جهالًا يتكسبون بجهلهم، ويدافعون عنه دفاعًا مستميتًا، وهذا ما نبهنا إليه نبينا ﷺ بقولــه: «إِنَّ الله لا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنْ صُدُورِ الرِّجَالِ وَلَكِــنْ يَقْبِضُ الْعُلَمَاءَ حَتَّى إِذَا لَمْ يُبْقِ عَالِمًا اتَّخَذَ النَّاسُ رُءُوسًا جُهَّالا فَسُــئِلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا»(رواه البخاري).

لقد جر ظهور جماعات التطرف الديني على منطقتنا العربية، وعلى كثير من الدول الإسلامية ويلاتٍ كثيرةً؛ حيث بدت ظاهرة التكسب بالدين، أو المتاجرة به واضحة لدى كثير من الحركات والجماعات، التي عملت على توظيف الدين لتشويه خصومها من جهة، وتحقيق مطامعها

السلطوية من جهة أخرى، فصارت محاربة الإسلام تهمة الجماعات المتطرفة لكل خصومها السياسيين، ناهيك عن تجاوز ذلك إلى تهم التخوين والتكفير والإخراج من جماعة المسلمين، بل الحكم على المخالفين بأن أحدًا منهم لن يجد رائحة الجنة، مع استباحة دمائهم وأموالهم، وبدا خلط الأوراق واضحًا جليًّا عن عمد لا عن غفلة لدى أكثر هذه الجماعات، بل إن الأمر قد ذهب إلى أبعد من هذا عندما نصّبت هذه الأحزاب والحركات والجماعات نفسها وصيًّا على الدين، مع فقدان كوادرها للتفقه الصحيح فيه، أو حتى مجرد الإلمام بأصوله وأحكامه، وخروج بعضهم علينا بفتاوٍ ما أنزل الله بها من سلطان، اللهم إلا سلطان النفعية والهوى والسلطة وحب الظهور أحيانًا .

لقد أعطى هؤلاء المتسترون بالإسلام المنتسبون زورًا إليه الذرائع أكثر من مرة لأعداء الأمة للتدخل في شئونها تحت ذرائع متعددة، المعلن منها مواجهة الإرهاب، وغير المعلن هو إضعاف دولنا أو تفتيتها، أو تفكيكها أو السيطرة على مقدراتها الاقتصادية أو الجغرافية أو القرار السياسي أو الوطني فيها، ثم خرجت من عباءة هذه الجماعات والحركات والأحزاب جماعات يائسة أخذت تتبنى العنف

والإرهاب والتكفير والعمليات الانتحارية مسلكًا ومنهجًا، ووجدت بعض قُوى الاستعباد في هذه الجماعات اليائسة من التكفيريين والانتحاريين ضالتها، فتعهدتها ونمتها وغذتها وأمدتها بالمال والسلاح، لتحقيق مآربها في تفتيت كيان المنطقة العربية والاستيلاء على خيراتها ومقدراتها من جهة، وتشويه صورة الإسلام، وربطه بالإرهاب من جهة أخرى .

فبعد أن كان المسلمون هم رسل السلام إلى العالم أخذت صورتهم تُسوّق على أنها الإرهاب والقتل والدمار، وتنامت ظاهرة «الإسلاموفوبيا»، والتقطتها جهات ومؤسسات حاقدة على الإسلام والمسلمين، فغذتها ونمتها، سيفًا مسلطًا على رقابنا.

ولا يمكن لوطني أو فاهم لدينه فهمًا صحيحًا أن ينكر أن حصاد دعوة هذه الجماعات المتطرفة ظلمًا وزورًا وزيفًا بعباءة الدين كان حصادًا مرًّا شديدَ المرارة، فقد زرعوا أشواكًا، فجَنَينا حنظلًا وعلقمًا وصار لزامًا علينا بذل أقصى الجهد لإصلاح ما أفسدته هذه الجماعات الضالة المارقة.

كما صار لزامًا وواجبًا متعينًا على أهل العلم أن يضاعفوا الجهد، لنفي انتحال المبطلين، وتحريف المغالين، وتأويل الجاهلين، لا تأخذهم في ذلك لومة لائم .

وقد اجتهـــدت أن أصحح في ثنايا هـــذا الكتاب كثيرًا من المفاهيـــم الخاطئة حول بناء الدولـــة، مبينًا ومؤكدًا أن مصالـــح الأوطان لا تنفـــك عن مقاصد الأديـــان، محذرًا من الكيانات الموازيـــة داخل الدول، التـــي تنازع الدولة ســـلطاتها والمؤسســـات اختصاصاتها، مفرقًا بين التعددية السياســـية المطلوبة، والكيانات الموازية الخطرة، كما فرقت بين المصلحة في منظور الدولة وفوضى الجماعة، ونبهت إلى خطورة الســـقوط الاقتصادي للدول، وإلى ضرورة اهتمام الدول بحدودهـــا، وبوحدتها الوطنيـــة، وتحقيق المواطنة المتكافئة بين أبنائها دون تمييز على أســـاس الدين أو اللون أو الجنس أو العرق .

والله من وراء القصد وهو حسبنا ونعم الوكيل،،،

أ.د/ محمد مختار جمعة مبروك

وزير الأوقاف

رئيس المجلس الأعلى للشئون الإسلامية

عضو مجمع البحوث الإسلامية

تصرفات النبي ﷺ في إدارة الدولة

النبي ﷺ لم يكن نبيًّا فحسب، إنما كان ﷺ نبيًّا ورسولاً وقاضيًا وحاكمًا وقائدًا عسكريًّا، فما تصرف فيه باعتباره نبيًّا ورسولًا فيما يتصل بشئون العقائد والعبادات والقيم والأخلاق وصح نسبته إليه ﷺ أُخذ على النحو الذي بينه ﷺ لأصحابه، ولا يختلف أمر البيان فيه باختلاف الزمان أو المكان كونه من الأمور الثابتة سواء اتصل بأمر الفرائض كصوم رمضان، والصلاة، والزكاة، والحج، أم اتصل بأمر السنن الثابتة عنه ﷺ كصوم عرفة،أو صوم عاشوراء.

أما ما تصرف فيه النبي ﷺ بصفته نبيًّا وحاكمًا، أو بصفته نبيًّا وقاضيًا أو بصفته نبيًّا وقائدًا عسكريًّا، فهو تصرف باعتبارين: باعتباره ﷺ نبيًّا، واعتباره ﷺ حاكمًا أو قائدًا أو قاضيًا [1].

(١) راجع في ذلك: الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام للقرافي، ص٩٩ وما بعدها .

وإذا كان أمر النبوة والرسالة قد ختم بقول الله تعالى: ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا ﴾[1]، وقوله ﷺ: (فُضِّلْتُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ بِسِتٍّ: أُعْطِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ، وَأُحِلَّتْ لِيَ الْغَنَائِمُ، وَجُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ طَهُورًا وَمَسْجِدًا، وَأُرْسِلْتُ إِلَى الْخَلْقِ كَافَّةً، وَخُتِمَ بِيَ النَّبِيُّونَ)[2]، فإن ما تصرف فيه النبي ﷺ باعتباره حاكمًا أو قائدًا عسكريًّا أو قاضيًا بقي من شروط وضرورات التصرف فيه توفر الصفة الأخرى وهي كون المتصرف حاكمًا أو قائدًا عسكريًّا أو قاضيًا بحسب الأحوال، ولنأخذ أنموذجًا لكل صفة من هذه الصفات:

مما تصرف فيه النبي ﷺ باعتباره رسولًا وحاكمًا معًا قوله ﷺ: (مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ)[3]، يقول الإمام أبو حنيفة (رحمه الله): «هذا منه ﷺ تصرف بالإمامة ـ أي بصفته حاكمًا ـ ، فلا يجوز لأحد أن يحيي أرضًا إلا بإذن

---

(١) [الأحزاب: ٤٠].

(٢) صحيح مسلم ـ كتاب المَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةَ، باب جُعلت لي الأرض مسجدًا وطهورًا، حديث رقم ٥٢٣.

(٣) سنن أبي داود – كتاب الخراج، باب في إِحْيَاءِ المَوَاتِ، حديث رقم ٣٠٧٥.

الإمام، لأن فيه تمليكًا، فأشبه الإقطاعات، والإقطاع يتوقف على إذن الإمام فكذلك الإحياء»[1].

وعليه فلا يجوز لأحد أن يضع يده على قطعة من الأرض ويقول أحييتهـــا فهي لي وبيني وبينكم حديث رسول الله ﷺ، نقول لــه: إن النبي ﷺ تصرف في ذلك بصفته حاكمًا، فلا يجوز لغير الحاكم إصدار مثل هذا القرار المتعلق بالحق العام، أو المال العــام أو الملك العام، وإلا لصارت الأمور إلى الفوضى، وفتح أبواب لا تسد من الفتن والاعتداء على الملك العــام، وربما الاحتراب والاقتتال بــين الناس، إنما يجب أن يلتزم في ذلك بما تنظمه الدســاتير والقوانين التي تنظم شئون البلاد والعباد .

ومما تصرف فيه النبي ﷺ باعتباره قائدًا عسكريًّا قوله ﷺ: (مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا لَهُ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ فَلَهُ سَــلَبُهُ)[2]، فلا يجوز، لأحد الآن أن يفعل ذلك، فإذا قتــل إرهابيًّا في مواجهة إرهابية، فلا يجوز له أن يقول: أنا أولى بســلاحه أو سيارته وهاتفه وما كان معه من أموال، لأن تصرف النبي ﷺ كان بصفته

---

(١) الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام للقرافي، ص ١١١.

(٢) صحيح البخاري: كِتَاب فَرْضِ الخُمُسِ، بَاب مَنْ لَمْ يُخَمِّسِ الأَسْــلاَبَ، وَمَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلَبُهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُخَمِّسَ، وَحُكْمِ الإِمَامِ فِيهِ، حديث رقم ٣١٤٢.

حاكمًا وقائدًا عسكريًّا، إنما يلتزم في ذلك بما تنظمه القوانين والدساتير العصرية ونظام الدولة وقواتها المسلحة.

ومما تصرف فيه النبي ﷺ باعتباره قاضيًا قوله ﷺ في قضية الخلع؛ حيث أتت امرأة ثابت بن قيس النبي ﷺ فقالت: يَا رَسُولَ الله، ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ مَا أَعْتِبُ عَلَيْهِ فِي خُلُقٍ وَلا دِينٍ وَلَكِنِّي أَكْرَهُ الْكُفْرَ فِي الْإِسْلَامِ فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: أَتَرُدِّينَ عَلَيْهِ حَدِيقَتَهُ ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: (اقْبَلْ الْحَدِيقَةَ وَطَلِّقْهَا تَطْلِيقَةً)[1]، فقد تصرف ﷺ باعتباره نبيًّا وقاضيًا، وهو أيضًا من الأمور التي ينظمها القانون في عصرنا، ويجب الالتزام فيها بما ينظمه القانون، وهو ما يعرف في الفقه الإسلامي بتطليق القاضي، وله ضوابطه الشرعية والقانونية.

يقول الإمام القرافي رحمه الله: وأما تصرفه ﷺ بالإمامة فهو وصف زائد على النبوة والرسالة والفتيا والقضاء؛ لأن الإمام هو الذي فوضت إليه السياسة العامة في الخلائق وضبط مقاعد المصالح ودرء المفاسد وقمع الجناة وقتل الطغاة وتوطين العبد في البلاد إلى غير ذلك مما هو هذا الجنس[2]

(١) صحيح البخاري: كتاب الطلاق، باب الخلع وكيف الطلاق فيه، حديث رقم ٤٩٩٠.
(٢) الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام للقرافي، ص ١٠٥.

ثم يقول: فما فعله عليه السلام بطريق الإمامة كقسمة الغنائم، وتفريق أموال بيت المال على المصالح، وإقامة الحدود، وترتيب الجيوش، وقتال البغاة، وتوزيع الإقطاعات في القرى والمعادن، ونحو ذلك: فلا يجوز لأحد الإقدام عليه إلا بإذن إمام الوقت الحاضر؛ لأنه صلى الله عليه وآله وسلم إنما فعله بطريق الإمامة وما استبيح إلا بإذنه، فكان ذلك شرعًا مقررًا [1] لقوله تعالى: ﴿وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾[2].

❊ ❊ ❊

(١) الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام للقرافي، ص ١٠٨، وانظر كتاب تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الحكام لابن فرحون، ج١، ص١٢، ١٣.

(٢) [الأعراف: ١٥٨].

بين فقه الدولة وفقه الجماعة

شـــتان بين فقه الدولة وفقه الجماعات، فقه الجماعات فقه مغلق، فقه نفعي، فقه لا يستند إلا إلى مصلحة الجماعة، حتى أن بعض من يتخذونهم مفتين لهـــم في الجماعات لا هم من أهل العلم ولا الفقه ولا الثقافة، ولا القيم ولا حتى العقل، بـــل هي مرجعيات تضعها أنظمة دول معادية لأمتنا العربية الإسلامية مســـتهدفة لكيانها ووجودها، طامعة في خيراتها ومقدراتها، رامية مع ذلك لتشويه صورة ديننا على أنها صورة الدم والقتل وسفك الدماء؛ ليمحوا عن أنفسهم ما هم عليه أصلًا من عدم الإيمان بالآخرة، واستهداف وجودنا وأرضنا وعرضنا ومقومات حياتنا .

وتسوّق ســـائر الجماعات المتطرفة نفسها على أنها حامية حمى الدين، وأنها إنما تســـعى لتطبيق حكم الله ﷻ وإقامة شرعه، ونتســـاءل: أين ما تقوم به هذه الجماعات من قتل، ونســـف، وتفجير، وتدمير، وســـفك للدمـــاء، وانتهاك

للأعــراض، وســبي للحرائر، ونهب للأمــوال، وترويع للآمنين من شرع الله وحكمه؟!.

إن ما تقوم به هذه الجماعات المتطرفة هو عين الجناية على الإســلام ذلك أن ما أصاب الإسلام من تشويه لصورته على أيدي هؤلاء المجرمين بســبب حماقاتهــم لم يصبه عبر تاريخه على أيدي أعدائه .

الدولة تعني النظام واللادولة تعني الفوضى الدولة لها مقومات لا تقــوم إلا بها، ولا تكون الدولة دولة إذا اختل ركن منها وهي: الأرض، والشعب، والحكومة، والنظام .

الدولة تعني احترام عمل المؤسســات الوطنية، وإعلاء حكــم القانون ونفاذه عــلى الجميع فهذا ســيدنا أبو بكر الصديــق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقول: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي قَــدْ وُلِّيتُ عَلَيْكُمْ وَلَسْــتُ بِخَيْرِكُمْ، فَإِنْ ضَعُفْتُ فَقَوِّمُونِي، وَإِنْ أَحْسَــنْتُ فَأَعِينُــونِي، الصِّدْقُ أَمَانَةٌ، وَالْكَذِبُ خِيَانَةٌ، الضَّعِيفُ فِيكُمُ الْقَــوِيُّ عِنْدِي حَتَّى أُزِيحَ عَلَيْهِ حَقَّهُ إِنْ شَــاءَ الله، وَالْقَوِيُّ فِيكُمُ الضَّعِيفُ عِنْدِي حَتَّى آخُذَ مِنْهُ الْحَقَّ إِنْ شَاءَ الله"[1].

---

(١) سيرة ابن هشــام، ج ٤، ص ٢٤٠، وعيون الأخبار لابن قتيبة، ج ٢، ص ٢٣٤، والبداية والنهاية لابن كثير، ج ٥، ص ٢٤٨.

وهو ما أكده أيضًا سيدنا عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند توليه شئون الحكم وألزم نفسه إياه وعمل على أخذ عماله به، وكتب إلى أبي موسى الأشعري عامله على الكوفة: «آسِ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَجْلِسِكَ، وَوَجْهِكَ وَعَدْلِكَ، حَتَّى لا يَطْمَعَ شَرِيفٌ فِي حَيْفِكَ، وَلا يَخَافَ ضَعِيفٌ جَوْرَكَ»(١).

الدولة تعني تقديم العام على الخاص والمتعدي النفع على القاصر النفع والمصلحة العامة على الخاصة، فيقدم إنشاء طريق أو ما في حكمها على مصلحة شخص ما في عدم قسمة أرضه إلى قسمين، أو حتى إزالة منزل مع تعويض صاحبه بالقيمة العادلة لصالح النفع العام.

الدولة الوطنية تقوم على احترام عقد المواطنة بين الشخص والدولة وتعني الالتزام الكامل بالحقوق والواجبات المتكافئة بين أبناء الوطن جميعًا دون أي تفرقة على أساس الدين أو اللون أو العرق أو الجنس أو اللغة، غير أن الجماعات الضالة المارقة المتطرفة المتاجرة بالدين لا تؤمن بوطن؛ فأكثر هذه الجماعات إما أنها لا تؤمن بالدولة الوطنية من الأساس، إما أن ولاءها التنظيمي الأيديولوجي فوق كل الولاءات الأخرى .

---

(١) سنن الدارقطني : كِتَابٌ فِي الأَقْضِيَةِ وَالأَحْكَامِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، رقم ٣٩٢٤.

أما فقه الجماعة فلا يشـــغل منظريه سوى قضايا السمع والطاعة للجماعة وما يصب في مصلحتها ولو على حساب الدين والدولـــة معًا، فلو اقتضت مصلحة الجماعة أن تقوم على أنقاض الدولة ما ترددوا طرفة عين، ولضحوا بالدولة لصالح الجماعة، بل إن معظـــم نظرياتهم بنيت على خلفية هدم الدولـــة وزرع الفرقة بين الشـــعوب وحكامها، مع قيـــام منظريهم بليِّ أعناق النصـــوص، وتحريف الكلم عن مواضعه لخدمة أفكارهم الضالة المضلة.

❊ ❊ ❊

إدارة الدول بين الخبرة والهواية

كثير من الناس لا يدركـــون مفهوم بناء الدول أو إدارة الدول أو سياســـة الدول فضلًا عن قيـــادة الدول، ويظن بعضهـــم الأمر أمرًا هينًا أو يســـيرًا، وليـــس الأمر كذلك على الإطلاق، إنه يتجاوز كل دوائـــر الهواية بمراحل، إنه سلسلة متشابكة ومعقدة من الخبرات المتراكمة، إنه القدرة على سرعة قراءة الواقع وفهم تحدياته وفك شـــفراته وحل طلاسمه، والتعامل معه على أسس علمية ومنطقية في ضوء الخبرات المتراكمة .

الخبرة عمليـــة تراكمية جانـــب منها يكـــون ناتجًا عن علم ودراســـة، وجانب آخر يبنى على الدربة، والممارسة، والفراســـة، وتَوقُّـــد الذهن، وشـــدة النباهـــة، والذكاء، والتوفيق .

ألا ترى أنـــك قد تقف على عمل فنَّانَيْن أو رسَّـــامَيْن أو نحَّاتـــين أو ســـبَّاكين أو محَّارين أو نقَّاشـــين، أو غيرهم من

ذوي المهارات الإبداعية، وكل منهم شـــديد التميز غير أن تميز أحدهم عن الآخر في دقة الصنعة ودقائق فنونها الجمالية والإبداعية لا يدركه إلا أهل الخبرة والدربة الشـــديدة ممن مارسوا الصنعة، وتميزوا فيها لسنوات وسنوات .

وإذا كان الأمـــر كذلك في الصناعـــات الحرفية والمهنية الخفيفة واليدويـــة، فما بالكم بإدارة المؤسســـات والدول مع كل تحديات العصر وتشـــابكاته وتعقيداته ومشكلاته الأمنية والسياسية والعسكرية والاقتصادية والفنية .

إن الأمـر يحتـاج إلى علـم وخـبرة ودربـة وتخصـص وليس مجـرد هواية وعندمـا ننظر في القرآن الكريم والسـنة النبويـة المطهـرة نجـد أنهـما يؤكـدان ضرورة توفـر الكفاءة والكفايـة والأمانـة؛ حيث يقـول الحق ـ سـبحانه ـ في كتابه العزيـز على لسـان سـيدنا يوسـف عليه السلام لعزيز مصر: ﴿ ٱجۡعَلۡنِي عَلَىٰ خَزَآئِنِ ٱلۡأَرۡضِۖ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٞ ﴾[1] ويقـول ـ سـبحانه ـ على لسـان ابنة شـعيب لأبيها في شـأن سـيدنا موسـى عليه السلام: ﴿ يَٰٓأَبَتِ ٱسۡتَـٔۡجِرۡهُۖ إِنَّ خَيۡرَ مَنِ ٱسۡتَـٔۡجَرۡتَ ٱلۡقَوِيُّ ٱلۡأَمِينُ ﴾[2] ولمـا طلب سـيدنا أبو ذر رضي الله عنه من سـيدنا رسـول الله صلى الله عليه وسلم أن يسـتعمله قـال له صلى الله عليه وسلم: «يَـا أَبَـا ذَرٍّ، إِنَّكَ

(١) [يوسف: ٥٥].

(٢) [القصص: ٢٦].

ضَعِيفٌ، وَإِنَّهَا أَمَانَةٌ، وَإِنَّهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ خِزْيٌ وَنَدَامَةٌ، إِلَّا مَنْ أَخَذَهَا بِحَقِّهَا، وَأَدَّى الَّذِي عَلَيْهِ فِيهَا»[1]، وقال ﷺ: «إِذَا وُسِّدَ الأَمْرُ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ»[2] وأهل الأمر هم أهل الكفاءة والأمانة معًا.

ونلاحظ أن نبينا ﷺ في رحلة الهجرة استأجر دليلًا غير مسلم معروفًا بكفاءته وأمانته، ولم يعتمد على أحد من الصحابة الكرام رغم أمانتهم جميعًا، فإن فارق الكفاءة هو الذي قدم الدليل غير المسلم عليهم وهو ـ أيضًا ـ ما فعله سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه في استخدام بعض كُتَّاب بيت المال وكُتَّاب الدواوين .

مع ضرورة إدراك أن المسئولية تكليف قبل أن تكون تشريفًا، ومن نظر إليها نظر التشريف فقط متشوقًا إليها متطلعًا لها ولو بإشراف نفس ؛ غالبًا ما تجرفه مزالقها وتبعاتها، ومن أخذها بحقها مأخذ التكليف أو مأخذ الرسالة فله فيها من الله عز وجل عون، وفي هذا يقول نبينا ﷺ لعبد الرحمن بن سمرة: «لاَ تَسْأَلِ الإِمَارَةَ فَإِنَّكَ إِنْ أُعْطِيتَهَا

(١) صحيح مسلم : كتاب الإمارة ، باب كَرَاهَةِ الإِمَارَةِ بِغَيْرِ ضَرُورَةٍ ، حديث رقم ٤٨٢٣.

(٢) صحيح البخاري: كتاب العلم. باب مَنْ سُئِلَ عِلْمًا وَهُوَ مُشْتَغِلٌ فِى حَدِيثِهِ فَأَتَمَّ الْحَدِيثَ ثُمَّ أَجَابَ السَّائِلَ ، حديث رقم ٥٩.

عَنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أُعِنْتَ عَلَيْهَا وَإِنْ أُعْطِيتَهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وُكِلْتَ إِلَيْهَا»[1].

على أن أمر المسئولية يتعاظم بتعاظم المهمة، التي توكل إلى كل مسئول، فكلما اتسع نطاق المسئولية تطلب مواصفات خاصة أهمها: الكفاءة ، والكفاية، والخبرة، والأمانة، والقدرة على القيام بمهام تلك المسئولية وتبعاتها؛ حيث يكون كل إنسان مسئولًا أمام نفسه، وأمام الناس، وأمام الله عما ولاه إياه، أحفظ أم ضيع ؟ حيث يقول نبينا ﷺ: «كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، الْإِمَامُ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ فِي أَهْلِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا وَمَسْئُولَةٌ عَنْ رَعِيَّتِهَا، وَالْخَادِمُ رَاعٍ فِي مَالِ سَيِّدِهِ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، قَالَ: وَحَسِبْتُ أَنْ قَدْ قَالَ: وَالرَّجُلُ رَاعٍ فِي مَالِ أَبِيهِ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَكُلُّكُمْ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ»[2] ويقول ﷺ: « إِنَّ الله سَائِلٌ كُلَّ

---

(١) صحيح البخاري : كفارات الأيمان ، باب الْكَفَّارَةِ قَبْلَ الْحِنْثِ وَبَعْدَهُ ، رقم ٦٧٢٢ ، وصحيح مسلم : كتاب الأيمان ، باب نَدْبِ مَنْ حَلَفَ يَمِينًا فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا أَنْ يأتي الَّذِى هُوَ خَيْرٌ وَيُكَفِّرُ عَنْ يَمِينِهِ، رقم ٤٣٧٠.

(٢) صحيح البخاري: كتاب الجمعة ، باب الجمعة في القرى والمدن ، حديث رقم ٨٩٣ ، وصحيح مسلم: كتاب الإمارة ، باب فَضِيلَةِ الإِمَامِ الْعَادِلِ وَعُقُوبَةِ الْجَائِرِ وَالْحَثِّ عَلَى الرِّفْقِ بِالرَّعِيَّةِ وَالنَّهْيِ عَنْ إِدْخَالِ الْمَشَقَّةِ عَلَيْهِمْ ، حديث رقم: ٤٨٢٨، وسنن أبى داود: كتاب الخراج ، باب مَا يَلْزَمُ الإِمَامَ مِنْ حَقِّ الرَّعِيَّةِ ، رقم ٢٩٣٠.

رَاعٍ عَمَّا اسْــتَرْعَاهُ، أَحَفَظَ أَمْ ضَيَّعَ، حَتَّى يَسْأَلَ الرَّجُلَ عَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ»[٢].

كما أن كل مســئول في نطاق مسئوليته مطالب بأن يختار من المعاونين الأصلح القويَّ الأمــين، بكل ما تعنيه كلمة أصلــح من معان ؛ حيث يقول نبينا ﷺ: «مَا مِنْ رَجُلٍ يَلِي أَمْرَ عَشَرَةٍ فَمَا فَوْقَ ذَلِكَ إِلَّا أَتَى اللهَ مَغْلُولًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَدُهُ إِلَى عُنُقِهِ فَكَّهُ بِرُّهُ أَوْ أَوْبَقَهُ إِثْمُهُ»[٢].

❊ ❊ ❊

(١) الســنن الكبرى للنسائي، كتاب عشرة النساء، أبواب الملاعنة، مسألة كل راعٍ عما اشترى، حديث رقم ٨٨٣٣.

(٢) مسند أحمد : ج ٤٨ / ص ٤١٠ حديث رقم ٢٢٩٦٠.

قيام الدول وسقوطها

لا شيء أخطر في تاريخ البشرية من المراحل الانتقالية في تاريخ الدول ، حتى كتب العديد من الباحثين الكثير من الرسائل حول سقوط دول وقيام أخرى، تنظيرًا وتطبيقًا، ولم يأت الخطر الحقيقي علي أي دولة من خارجها، مثلما كانت عوامل سقوطها نابعة من داخلها سواء بخيانة بعض أبنائها وعمالتهم واستخدامهم لضرب دولهم، أم بسقطات أبنائها وخروجهم عن طريق الجادة إلى طريق الانحراف أو البغي والطغيان والاستكبار.

وقد حاول بعض من كتبوا في شأن الدول أن يبينوا عوامل استقرار الدول وعوامل انهيارها و سقوطها فذكر بعضهم أن من أهم الأمور التي تؤدي إلى انهيار الدول:

الأول: انتشار الفساد بكل أشكاله من المجاملة والرشوة والمحسوبية وتقديم الولاء على الكفاءة، إذ لا يسخط الناس في حياتهم من شيء قدر سخطهم من الفساد وإحساسهم

بالغبن؛ لذا يجب على أي حكم رشـــيد أن يجعل من محاربة الفساد بكل صوره وأشكاله أولوية، وهو ما أرى أننا نسير فيه بخْطى ثابتة وربما غير مسبوقة في واقعنا المصري الراهن مما جعل مصر تحســـن موقعها كثيرًا في مجال محاربة الفساد، وتحقيق الشفافية.

الأمر الثاني: شيوع الظلم سواء على مستوى الأفراد بغياب الأمن، أو غياب القضاء العادل، أو غياب العدالة في الحصول على الفرص المتكافئة أيًّا كان نوعها أم على المستوى الطبقي الذي يقوم على استبعاد الفقراء والكادحين وتهميشهم مع ازدرائهم والاستخفاف بهم.

وهـــو يتطلـــب تضافـــر كافة المؤسســـات الرســـمية والاجتماعيـــة والأهلية لحمايـــة الطبقات الأكثـــر احتياجًا من خـــلال الرعاية الاجتماعية المتكاملـــة من منظور ديني ووطنـــي، فكلاهما يدعو إلى التكافـــل والتراحم فنحن في ســـفينة واحدة؛ حيث يقـــول نبينا ﷺ: «مَثَـــلُ الْقَائِمِ عَلَى حُدُودِ الله وَالْوَاقِعِ فِيهَا كَمَثَلِ قَوْمٍ اسْـــتَهَمُوا عَلَى سَـــفِينَةٍ فَأَصَابَ بَعْضُهُمْ أَعْلَاهَا وَبَعْضُهُمْ أَسْـــفَلَهَا فَكَانَ الَّذِينَ فِي أَسْـــفَلِهَا إِذَا اسْتَقَوْا مِنْ الْمَاءِ مَرُّوا عَلَى مَنْ فَوْقَهُمْ فَقَالُوا: لَوْ أَنَّا خَرَقْنَا فِي نَصِيبِنَا خَرْقًـــا وَلَمْ نُؤْذِ مَنْ فَوْقَنَا، فَإِنْ يَتْرُكُوهُمْ

وَمَـا أَرَادُوا هَلَكُـوا جَمِيعًا، وَإِنْ أَخَذُوا عَـلَى أَيْدِيهِمْ نَجَوْا وَنَجَوْا جَمِيعًا»[1].

الأمر الثالث: غياب الأمن وضعف سلطة الدولة وقيام العصابات، أو الجماعات، أو الميليشـيات بفرض سطوتها عـلى المجتمع، أو على بعض المواطنـين مما يفقد المظلومين المقهوريـن الـولاء للدولة؛ لـذا فإن دعم المؤسسـات العسـكرية والأمنية لحفظ الوطن من الأخطار المحدقة به في الداخل والخارج يُعد مطلبًا شرعيًّا ووطنيًّا.

الأمـر الرابع: تدهور القيم فإن الأمم التي لا تبنى على القيـم والأخلاق تحمل عوامل سـقوطها في أصل قيامها وأسـس بنائها، كـما أن الحضارات قـد تضعف أو تذبل أو تمـرض، وأطباؤها هم العلماء والمفكرون والفلاسـفة وحماة القيم والباحثون عنها، ومن ثمَّ فإنه لا بد من حسـن انتقائهم، وحسـن إعدادهم وتأهيلهم، ورعايتهم الرعاية المناسـبة للمهام الثقيلة الملقاة على عاتقهم، وهو ما نسعى إليه ونعمل بجد على تحقيقه في واقعنا المصري الراهن .

---

(١) صحيح البخاري: كتاب الشركة، باب هَلْ يُقْرَعُ فِي الْقِسْمَةِ وَالِاسْتِهَامِ فِيهِ، رقم: ٢٤٩٣، ومسند أحمد: ٤٠/ ٢٠، رقم ١٨٨٥٨.

الأمر الخامس: تدهور الأحوال المعيشية للأفراد بما يخل باحتياجاتهم الأساسية، ومع أننا نذكر بأن أصحاب النبي ﷺ صبروا على الحصار الاقتصادي حتى أكلوا ورق الشجر من شـــدة الجوع، فإن ذلك يحتاج منا جميعًا، العمل، والإنتاج، والجد، والاجتهاد، وحســـن التكافل الاجتماعي، ورعاية الضعفاء والمهمشـــين، والضرب بيد من حديد على أيدي المغالين والمحتكرين، وحسن التدبير، وتكافل وتراحم بين أبناء المجتمع بما يعبر بنا جميعًا إلى بر الأمان، ولا شـــك أن على رجال الأعمال، ومؤسســـات المجتمع المدني دورًا مُهمًّا في إحداث التوازن، وسد الحوائج الأساسية للمحتاجين.

* * *

مخاطر السقوط الاقتصادي للدول

سقوط الدول قد يكون من خارجها، وقد يكون من داخلها، ومخاطر السقوط من الداخل لا تقل عن مخاطر السقوط من الخارج، بل إنها أشد وأعتى ما لم تنتبه الدول لذلك.

فالعدو الخارجي عدو ظاهر تتوحد الشعوب غالبًا في مواجهته، وهو عدو شرس لا يستهان به في ظل حروب الجيل الرابع والجيل الخامس، وتطور وسائل وأدوات وإدارة الحروب الحديثة، غير أن محاولات إسقاط الدول من داخلها تظل هي الأخطر والأكثر مكرًا ودهاءً.

على أن ذلك كله قد يُمْكن التغلب عليه حال وجود اقتصاد قوي مستقر يُمَكن الدول من الوفاء بالتزاماتها المحلية والدولية من توفير حياة كريمة لمواطنيها، أما في حالة الضعف الاقتصادي، فإن الفرصة تكون أوسع أمام الأعداء المتربصين بالدول، العاملين على إسقاطها وإدخالها في فوضى لا تنتهي.

وعليه فلا بديل من الاعتماد على الذات من خلال زيادة الإنتاج وترشيد الاستهلاك، وهو ما يجمع عليه خبراء الاقتصاد، وتحث عليه تعاليم الأديان، وهو ما نجده في قول الحق ـ سبحانه ـ على لسان سيدنا يوسف عليه السلام: ﴿قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنۢبُلِهِۦٓ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تَأْكُلُونَ﴾[1] فهي دعوة إلى زيادة الإنتاج من خلال العمل الجاد الدءوب وإلى ترشيد الاستهلاك إلى أقصى درجة ممكنة حيث قال الحق سبحانه: ﴿إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تَأْكُلُونَ﴾[2] ولم يقل إلا ما تأكلون.

وفي الدعوة إلى الإنتاج يقول نبينا صلى الله عليه وسلم: «إِنْ قَامَتْ عَلَى أَحَدِكُمُ الْقِيَامَةُ وَفِي يَدِهِ فَسِيلَةٌ فَلْيَغْرِسْهَا»[3] وفي الدعوة إلى ترشيد الاستهلاك يقول صلى الله عليه وسلم: «مَا مَلَأَ آدَمِيٌّ وِعَاءً شَرًّا مِنْ بَطْنٍ، بِحَسْبِ ابْنِ آدَمَ أُكُلَاتٌ يُقِمْنَ صُلْبَهُ، فَإِنْ كَانَ لَا مَحَالَةَ فَثُلُثٌ لِطَعَامِهِ وَثُلُثٌ لِشَرَابِهِ وَثُلُثٌ لِنَفَسِهِ»[4].

---

(١) [يوسف: ٤٧].

(٢) [يوسف: ٤٧].

(٣) مسند أحمد، ج ٢٧، ص ٢٧٣.

(٤) سنن الترمذي: كتاب الزهد، باب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ كَثْرَةِ الأَكْلِ، رقم ٢٥٥٤.

فتحسن اقتصاد الدول، أو تفادي السقوط الاقتصادي يقومان على أســس، أولها: زيــادة الإنتــاج وليس مجرد زيادته، بل الزيادة مع الإتقان والإبداع والابتكار، واقتحام المجالات الأكثر حيوية والأكثر عائدًا ومردودًا اقتصاديًّا.

ثانيهــا: ترشــيد الاســتهلاك ليس في مجــال الطعام والشراب فحسب، بل في كل جوانب العملية الاقتصادية: في الميــاه في الكهرباء في الغــاز في كل الخامات والأدوية المستخدمة حياتيًّا.

ثالثهــا: وهو بيت القصيد وفاء جميع الأفراد بالتزاماتهم تجــاه وطنهم، والتخلص من الــروح الاتكالية من محاولة الحصول عــلى الخدمــات دون أداء ما يقابلهــا أو محاولة الحصول عليها دون قيمتها الحقيقية.

ومع تأكيدنا على أهمية تكثيف برامج الحماية الاجتماعية فإنها يجب أن تذهب إلى مســتحقيها الحقيقيين من الفئات الأولى بالرعايــة، وأن يتحــلى الجميــع بالقيــم الدينيــة والأخلاقية والإنسانية بتعفف من لا يستحق حتى تذهب مخصصات برامج الحماية لمن يستحق.

رابعها: إدراك أن إتاحة الخدمة خدمة، وأن المشكلة الكبرى تكمن في عدم قدرة الدول على إتاحة الخدمات

الأساسية لمواطنيها نتيجة التوسع في الخدمات، وعدم سداد الناس ما يقابلها ويضمن استمرارها .

أما تهرب البعض من سداد مستحقات الخدمات، أو حرصه الشديد على النفع الخاص ولو على حساب النفع العام فأمر يتنافى مع كل القيم الدينية والمبادئ والنظم الاقتصادية العادلة ويؤدي إلى تدهور الأحوال الاقتصادية للدول وربما سقوطها اقتصاديًّا بمعنى يؤدي إلى السقوط العام لها.

على أن الجماعات الضالة لا تكف ليل نهار عن تحريض عناصرها عن عدم سداد مقابل الخدمات في محاولة منها لتدهور هذه الخدمات، أو توقفها لإظهار الدولة في مظهر الفاشل غير القادر على تدبير شئون الناس واحتياجاتهم الأساسية مما يدفعهم إلى الثورة على الحكام؛ ليقفزوا هم عليها في اللحظة التي يرونها مناسبة لتمكينهم من الأمر حتى لو أدى ذلك إلى سقوط الدولة وانهيارها أو حتى تفككها وتمزقها وانتهاء أمرها، ذلك أنهم في الأصل لا يؤمنون بوطن ولا بدولة وطنية، فدولتهم حيث تكون مصالحهم ومصالح جماعتهم.

❊ ❊ ❊

الحفاظ على الأوطان من المقاصد الضرورية للتشريع

مما لا شك فيه أن حب الوطن والحفاظ عليه فطرة إنسانية أكدها الشرع الحنيف، فهذا نبينا ﷺ يقول مخاطبًا مكة المكرمة قائلًا: (والله إِنَّكِ لَخَيْرُ أَرْضِ الله، وَأَحَبُّ أَرْضِ الله إلى الله، وَلَوْلاَ أَنِّي أُخْرِجْتُ مِنْكِ ؛ ما خَرَجْتُ)[1] ولما هاجر ﷺ إلى المدينة واتخذها وطنًا له ولأصحابه الكرام لم ينس ﷺ وطنه الذي نشأ فيه ولا وطنه الذي استقر فيه فقال ﷺ: (اللهمَّ حَبِّبْ إِلَيْنَا المَدِينَةَ كَحُبِّنَا مَكَّةَ أَوْ أَشَدَّ، اللهمَّ بَارِكْ لَنَا فِي صَاعِنَا وَفِي مُدِّنَا، وَصَحِّحْهَا لَنَا، وَانْقُلْ حُمَّاهَا إِلَى الجُحْفَةِ)[2] وعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ، فَنَظَرَ إِلَى

(١) سنن الترمذي، كتاب المناقب، باب فِي فَضْلِ مَكَّةَ، حديث رقم ٤٣٠٤ .

(٢) صحيح البخاري، كتاب فضائل المدنية، باب كَرَاهِيَةِ النَّبِيِّ أَنْ تُعْرَى المَدِينَةُ، حديث رقم ١٨٨٩.

جُـدُرَاتِ المَدِينَـةِ، أَوْضَـعَ رَاحِلَتَـهُ وَإِنْ كَانَ عَـلَى دَابَّـةٍ حَرَّكَهَـا مِـنْ حُبِّهَـا»[1] وظـل ﷺ يقلـب وجهه في السـماء رجـاء أن يحـول الله ﷻ قبلتـه تجاه بيتـه الحـرام بمكة حتى اسـتجاب له ربـه فقال سـبحانه: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ ۖ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَىٰهَا ۚ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ۚ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ ۗ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾[2] فأكرمـه ﷺ بالتوجـه إلى بيت الله الحرام؛ حيـث أول بيـت وضع للنـاس، وحيث نشـأ ﷺ في كنف هـذا البيـت وتعلق بـه عقلـه وقلبه.

وقد قال الحافظ الذهبي رحمه الله مُعَدِّدًا طائفةً من محبوبات رسول الله ﷺ: «وكان يحبُّ عائشـةَ، ويحبُّ أَباهَا، ويحبُّ أسامةَ، ويحب سبطَيْه، ويحب الحلواء والعسل، ويحب جبل أُحُدٍ، ويحب وطنه»[3].

وقال عبد الملـك بن قُرَيْبٍ الأصمعـي: إذا أردت أن تعرف وفـاء الرجل ووفاء عهـده، فانظـر إلى حنينه إلى

---

(١) صحيح البخاري، كتاب فضائل المدنية، باب المَدِينَةُ تَنْفِي الخَبَثَ، حديث رقم ١٨٨٦.

(٢) [البقرة: ١٤٤].

(٣) سير أعلام النبلاء، للذهبي ١٥/ ٣٩٤ ترجمة رقم ٢١٦، ط: مؤسسة الرسالة، بيروت.

أوطانه، وتشوُّقه إلى أهله، وبكائه على ما مضى من زمانه[1] ونقل مثل ذلك عن أحد الأعراب [2].

وفي إطار مشروعنا التجديدي المبني على وضع الأمور في نصابها من حيث التفرقة بين الثابت والمتغير، ورفع القداسة عن غير المقدس من الأشخاص والآراء البشرية، وقصر التقديس على الذات الإلهية وعلى كتاب الله ﷻ وسنة نبيه ﷺ من خلال القراءة العصرية للنصوص تلك القراءة الرامية إلى الخروج من دوائر الحفظ والتلقين والتقليد إلى فضاءات الفهم والتفكير والتأمل والتدبر والاجتهاد في ضوء مقتضيات الواقع ومستجداته - تأتي قراءتنا للمقاصد العامة الضرورية المعبر عنها بالكليات أو المقاصد الكلية.

وقد قرر الفقهاء أن العدو إذا دخل بلدًا من بلاد المسلمين صار الجهاد ودفع العدو فرض عين على أهل هذا البلد: رجالهم ونسائهم، كبيرهم وصغيرهم، قويهم وضعيفهم،

---

(١) كشف الخفاء للعجلوني، ط: دار إحياء التراث العربي ١/ ٣٤٧، والآداب الشرعية لابن مفلح، ٢٩٢.

(٢) العقد الفريد ٤/ ٣١؛ ط: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

مسلحهم وأعزلهم، كل وفق اســتطاعته ومكنته، حتى لو فنوا جميعًا ولو لم يكن الدفاع عن الديار والأوطان مقصدًا من أهم مقاصد الشرع لــكان لهم أن يتركوا الأوطان وأن ينجوا بأنفسهم وبدينهم .

وبما أن الحفــاظ على الوطن وعلى بناء الدولة وكيانها لا يقل أهمية عما ذكره العلماء من الكليات الأخرى، فإننا نرى ضرورة إدراج حفظ الأوطان في عداد هذه الكليات، ولا ســيما في زماننا هذا؛ حيث تتعرض أوطاننا للاســتهداف ومحاولات التفكيك مما يجعلنا نقرر وباطمئنان أن الكليات ينبغي أن تكون ســتًّا هــي: الدين، والوطــن ، والنفس، والعقل، والمال، و«النسل، والنسب، والعرض».

وبــما أن الحفاظ عــلى الوطن لا يمكــن أن يتم إلا من خــلال دولة تحميه، وتقوم بالذود عنه صارت الحفاظ على بناء الدولــة داخلًا بطريق اللزوم في هذا المقصد الكلي من باب ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

❊ ❊ ❊

السلطة في منظور الجماعات المتطرفة

إن السلطة قد صارت في منظور الجماعات المتطرفة وأيديولوجياتها غاية لا وسيلة، ويتمحور فكر هذه الجماعات حول معنى واحد ربما لا ثاني له إما أن تحكم وإما أن تخرب لتسقط أنظمة الحكم، وفي سبيل ذلك كل شيء لديها مباح، فكل ما يمكن أن يسهم في تحقيق هذه الغاية لهم هو في أيديولوجياتهم سبيل من سبل التمكين التي يجب الأخذ بها، حتى لو كان ما سيؤدي إليه ذلك إنما هو سفك الدماء، أو ترويع الآمنين، أو إسقاط الدول، أو تفكيكها، أو تفتيتها، أو تدميرها، أو تعريض وجودها من أساسه للخطر والمخاطر.

وفي سبيل الوصول إلى مآربهم يتذرعون بذرائع منها أن بعض الحكام لا يحكمون بشرع الله، على أنك عندما تناقش عناصر هذه الجماعات عن مفهوم شرع الله تجدهم خاويّ الوفاض.

ونؤكد أن الإسلام لم يضع قالبًا جامـدًا صامتًـا محددًا لنظـام الحكم لا يمكـن الخروج عنه، وإنما وضع أسسًـا ومعايـيرَ متـى تحققـت كان الحكم رشـيدًا يقره الإسـلام، ومتـى اختلـت أصـاب الحكـم مـن الخلـل والاضطراب بمقـدار اختلالها .

ولعـل العنـوان الأهـم الأبـرز لنظـام أي حكم رشـيد هـو مـدى تحقيقـه لمصالـح البـلاد والعبـاد، وعـلى أقـل تقديـر مـدى عملـه لذلـك وسـعيه إليـه، فـأي حكـم يسـعى إلى تحقيـق مصالـح البـلاد والعبـاد في ضـوء معاني العـدل والمسـاواة والحريـة المنضبطـة بعيـدًا عـن الفوضى والمحسـوبية، وتقديـم الـولاء عـلى الكفـاءة فهـو حكـم رشـيد معتـبر .

أمـا جملـة الأحـاديث التـي تتحـدث عن الخـلافة والبيعـة فيمكـن أن تحمـل في جملتها في ضـوء معطيات عصرنـا الحـاضر عـلى ضرورة إقامـة نظـام حكـم عـادل رشـيد لـه رئيـس ومؤسسـات، يعمل عـلى تحقيـق العدل بـين النـاس، وتحقيـق مصالـح البـلاد والعبـاد، ويسـتند إلى الشـورى والإفـادة مـن الكفـاءات وأهـل الخـبرة والاختصـاص، بحيـث لا يـترك النـاس فـوضى لا سراة

لهـم، ولا إشـكال بعد ذلـك في الأسـماء والمسـميات طالما أنهـا تحقـق الأهـداف والغايـات، التـي يسـعى الإسـلام لتحقيقهـا بـين النـاس جميعًـا بـما يحقـق صالـح دينهـم ودنياهـم.

❊ ❊ ❊

مفهوم المصلحة بين منظور الدولة ومنظور الجماعة

المصلحة في منظور الدولة هي المصلحة العامة المعتبرة، التي تحقق صالح الوطن وصالح جميع أبنائه، وليست المصلحة الخاصة التي تحقق صالح بعض الأفراد على حساب بعض الجماعات أو الأحزاب على حساب بعض أو على حساب الوطن نفسه.

أما المصلحة في منظور الجماعة فهي المصلحة التي تحقق صالح الجماعة أو الحزب بل ربما بلغ الأمر الشطط، فصارت المصلحة عندهم هي ما يحقق صالح قيادة الجماعات أو جماعات الحزب ولو على حساب باقي أفراد الجماعة أو جموع المنتسبين إلي الحزب، فقد تضحي الجماعة ببعض المنتسبين إليها أو المنتمين إليها لصالح الجماعة ولا سيما أن هذه التضحيات لا يمكن أن تكون بالقيادات أو أبنائهم إلا في ضوء التنازع والتناحر وعمليات الإقصاء

والإقصاء المضادين بين هــذه القيادات في محاولة كل منها الاســتئثار بالمغانم إنما تكون التضحيات دائمًا بالصفوف المتأخرة في الجماعة.

وقــد تضحي الجماعــة بالمصلحــة الوطنيــة العليا إذا تعارضت مع مصلحتها؛ بل إن كثيرًا من الجماعات ترى أن كل مــا يقوي الدولة ليس في صالح الجماعة، وأنه لا مكان لأي جماعة في ظل دولة قوية متماسكة مترابطــة ويجب في منظورهم العمل على إضعاف الدولــة حتى يتم التمكين للجماعة.

وتحاول معظم الجماعات ولا ســيما الإرهابية والمتطرفة منهــا ربط مصالــح أعضائهــا وعناصرهــا والمنتمين لها بمصالــح الجماعــة وبخاصــة في الجوانــب الاقتصادية والاجتماعية، بحيث يصبح الدفــاع عن مصلحة الجماعة قضية مصيرية لــكل أفرادها، وأن حياة الفرد لا يمكن أن تســتقيم خارج جماعته، وأنه لو فكر مجرد تفكير في الخروج من الجماعــة لتعرضت جوانب حياتــه المتعددة للخلل أو الانهيار أو التدمير ما لم تكن حياته نفسها أيضًا مهددة.

❊ ❊ ❊

التعددية السياسية والسلطات الموازية

التعددية السياسية هي مطلب ديمقراطي عادل فعالم القطب الواحد ودول الحزب الواحد غالبًا ما يؤول بها الحال إلى لون من الدكتاتورية أو الضعف والاسترخاء لعدم وجود منافسة حقيقة تدفع المنافس إلى استنفاد أقصى ما في طاقته في الوفاء بحق ما يسند إليه من مهام وتكاليف .

أما وجود سلطات موازية في أي دولة أو وجود جماعات ضغط ذات مصالح خاصة بها أيًّا كان شكل هذه السلطات والجماعات، فإن ذلك يُشكل خطرًا على بنيان الدول وتماسك كيانها وبخاصة تلك السلطات، التي تتستر بعباءة الدين، وتحاول أن تستمد قوتها ونفوذها من خلال المتاجرة به .

والمقياس الوحيد الذي تقيس به أي دولة أو مجتمع مدى وجود سلطات موازية أو عدم وجودها هو مدى قدرتها على إنفاذ القانون على الجميع وبلا أي حسابات أو استثناءات وبلا تردَّدٍ أو توجُّسٍ، وألا يُسمح لأي جماعة أو شخص بالتمترس بأتباعه للالتفاف على

القانـون أو تعطيلـه بالقـوة عـلى نحـو مـا كان يحـدث عام الأهـل والعشـير الأسـود، وأن يسـلك الجميـع الطـرق القانونيـة في التعبـير عـن مطالبهم وأن يلتزمـوا بما تقتضيه القوانـين واللوائـح المنظمـة في كل مجـال مـن المجـالات مؤكديـن أننـا لا نجيـز الاحتيـال عـلى القانـون وأن مبدأ الغايـة تبرر الوسـيلة الـذي تنطلـق منه جماعات الإسـلام السـياسي قـد انحـرف بالمجتمـع عـن جـادة الصـواب وهـوى بـه إلى مزالـق خطـيرة كادت تعصـف بـه لـولا فضـل الله ولطفـه بنـا، وأن سـخر لمصرنـا العزيـزة مـن عـبر بهـا إلى بـر الأمـان ممـا يجعـل شـبح العـودة إلى الفكر الإخـواني الإرهـابي في محـاولات إنشـاء كيانـات موازيـة لكيانـات الدولـة أمـرًا مزعجًـا يجـب التصـدي لـه بـكل قـوة وحسـم حفاظًـا عـلى هيبـة الدولـة الوطنية .

والخلاصـة أن أي كيـان يشـعر بأنـه فـوق القانـون وفوق المحاسـبة، ويصل الأمر إلى التحسس والتوجس من محاسبته يُعد سـلطة موازية تشـكل خطرًا أو ضغطًا على دولة القانون وعـلى إنفـاذه وأن نطبـق العدالـة الشـاملة عـلى الجميع وبلا أي اسـتثناءات هـو الحـل الأمثل لإنقـاذ دولة القانـون وهذا سـيدنا رسـول الله ﷺ يقول: «إنـما أَهْلَـكَ الَّذِينَ مِـنْ قَبْلِكُمْ

أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ، وَإِنِّي وَالَّذِى نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا »[1] .

وهذا سيدنا عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يكتب إلى أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رسالته التاريخية في شئون القضاء فيقول : « أَمَّا بَعْدُ ، فَإِنَّ الْقَضَاءَ فَرِيضَةٌ مُحْكَمَةٌ وَسُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ ، فَافْهَمْ إِذَا أُدْلِيَ إِلَيْكَ فَإِنَّهُ لاَ يَنْفَعُ تَكَلُّمٌ بِحَقٍّ لاَ نَفَادَ لَهُ ، وَآسِ بَيْنَ النَّاسِ فِي وَجْهِكَ وَمَجْلِسِكَ وَعَدْلِكَ حَتَّى لا يَيْأَسَ الضَّعِيفُ مِنْ عَدْلِكَ، وَلاَ يَطْمَعَ الشَّرِيفُ فِي حَيْفِكَ».

فقد طلب سيدنا عمر بن الخطاب من واليه على الكوفة أبي موسى الأشعري أن يسوي بين الناس في مجلس القضاء مساواة كاملة بقوله: «آس بين الناس في مجلسك ووجهك» أي حتى في طريقة إجلاسهم، والنظر إليهم فلا تستقبل واحدًا منهم بإكرام والآخر بغير ذلك، أو تنادي أحدًا باسمه مجردًا والآخر بلقبه أو كنيته وذلك حتى لا يطمع القوي في المحاباة أو المجاملة أو ييأس الضعيف من الحق والعدل .

---

(١) صحيح البخاري : كتاب الجمعة ، بَاب مَنْ انْتَظَرَ حَتَّى تُدْفَنَ ، حديث رقم ٤٣٠٤ ، وصحيح مسلم : كتاب الحدود ، بَابُ قَطْعِ السَّارِقِ الشَّرِيفِ وَغَيْرِهِ ، وَالنَّهْيِ عَنِ الشَّفَاعَةِ فِي الْحُدُودِ ، حديث رقم ١٦٨٨ .

فبالعدالة الشـــاملة وغير الانتقائية وبإنفاذ القانون على الجميع وإعلاء دولته واحترام سيادة القضاء يكون الأمن النفسي والاســتقرار المجتمعـــي، وقد قـــال أهل العلم: إن الله ﷻ يَنْصُرُ الدَّوْلَةَ الْعَادِلَةَ وَإِنْ كَانَتْ كَافِرَةً وَلَا يَنْصُرُ الدَّوْلَةَ الظَّالِمَةَ وَإِنْ كَانَتْ مُؤْمِنَةً، وأخطر ما في الســلطات الموازيـــة هو تلك الجماعات أو الفصائل المذهبية أو العرقية أو الطائفية، التي تحاول أن تســتمد قوتها وعوامل نفوذها من دول أخرى تجعل ولاءهـــا الأول والأخير لها، تعمل لحسابها من جهة وتستقوي بها من جهة أخرى.

❋ ❋ ❋

الخلاف الفقهي والخلاف السياسي

مــن الطبعيّ والمفترض والمنتظر أن يعمل العلماء على ما يبنــي لا ما يهدم، وما يجمع ولا يفــرق، وأن يفرقوا بين ما هو ديني شرعي قطعي الثبوت والدلالة، وبين ما هو ظني الدلالة يحتمل الرأي والرأي الآخر، ويُعد الخلاف فيه سعة للأمة وسعة عليها، وكما قال سيدنا عمر بن عبد العزيز رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: مــا يسرني أن أصحاب محمد ﷺ لم يختلفوا [1] أي لم يختلفوا في الرأي وفهم النص؛ لأنهم لو لم يختلفوا لكان ذلك مشقة على الناس، إذ إن أكثر ما يتصل بالمعاملات وتنظيم شئون الناس ونظام حياتهم مما فيه متسع كبير، وقد تختلف الفتوى فيه باختلاف الزمان أو المكان أو الأحوال، فما كان راجحًا في عصر وفق ظروف هذا العصر قــد يصبح مرجوحًا إذا تغير الزمان، وما تكون الفتوى فيه راجحة في مكان ما نظرًا

(١) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر: باب جامع ما يلزم الناظر في اختلاف العلماء، رقم ١٠٣٦.

لطبيعة هذا المكان فإنها قد تصبح مرجوحة إذا تغير المكان أو الحال واستدعى الأمر اجتهادًا جديدًا يجعل المرجوح راجحًا والراجح مرجوحًا.

والمنتظر من العلماء والفقهاء والمفكرين العقلاء في كل زمان ومكان أن يكونوا رجال فكر وعقل، ودعاة أمن وسلام بحق وصدق وإخلاص، مستحضرين منهج الإسلام في ترسيخ أسس التعايش السلمي بين البشر جميعًا، مؤثرين المصالح العليا للإنسانية على مصالحهم الشخصية الضيقة، ولنا في منهج النبي ﷺ الذي رسخه لأسس التعايش بين أهل المدينة جميعًا على اختلاف أديانهم وأعراقهم وقبائلهم أفضل الأسوة، وذلك حين أعلن ﷺ أن المسلمين مع يهود المدينة الذين عددهم النبي ﷺ قبيلة قبيلة، أمة واحدة، وجاء الإنصاف الكامل حين قال النبي ﷺ: (لليهود دينهم وللمسلمين دينهم)[1].

فالأصل أن يقود العلماء التوافق لا أن يقودوا الخلاف، ولا أن يُزكوا جذوة الشقاق، ولكن شطط بعض العلماء والمفكرين في الذهاب إلى أقصى الطرف، وبحث بعضهم

(١) السيرة النبوية لابن هشام: ج ١/ ص ٥٠٣، ٥٠٤.

عن الشـــاذ من الآراء، وربما حب الظهور أحيانًا، ومجاملته السـلطات أحيانًا أخرى، ومسـابقة بعض المحسـوبين على العلـماء في إذكاء التطلعات التوسـعية لبعض الدول وإلباسـها ثوب الواجب الديني، إنما يسهم في بث الفرقة، وربما تأجيج الفتن على حسـاب جمع الشمل الذي لا غنى عنه للأمة، وللمنطقة، ولتحقيق أمن وسلام العالم، إن كنا جادَّيـن في البحث عن هذا السـلام والعمل على تحقيقه، وتخليص الديني من السـياسي، والمذهبـي من التوظيف السياسي للدين أو للمذهبية .

علينا جميعًا أن نـدرك أن القضاء على الآخر والمختلف ومحوه من الذاكرة الإنسـانية يُعد أمرًا مسـتحيلًا ومخالفًا لسـنن الله الكونية، الـذي خلق النـاس مختلفين، يقول سـبحانه: ﴿وَلَوۡ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخۡتَلِفِينَ ١١٨ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَۚ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمۡ﴾[1]، كـما أن محاولـة محو الآخر أو تقزيمه سـتقابل بمحاولة مماثلة، فيدخـل العالم كله في صراعات دينية ومذهبية لا تبقي ولا تذر، ولا تخلف سوى الخراب والدمار والهدم والإفساد .

(١) [هود: ١١٨، ١١٩].

إن الطبيعـــي أن يكون العلماء أعلام اســـتنارة، وأعلام ســـلام، وأعلام حوار، وأعلام تقـــارب، وأعلام وفاق لا عناوين شـــقاق، يجمعون ولا يفرقون، يبنون ولا يهدمون، وهو ما يجب أن نسعى جميعًا إليه، ونعمل على تحقيقه.

❊ ❊ ❊

العلم بين منظور الدولة ومنظور الجماعة

الدولة تعنـــي: المصلحة العامة، الرؤيـــة العامة، البناء العام، الإستراتيجية المتكاملة، على عكس منظور الجماعات الضيق، الذي يحصر العلـــم في الأحكام الشرعية التعبدية، ولا ســـيما الإرث الفقهي، وعلى نحو مـــا نقل عن الفقهاء الأقدمين بغض النظر عن مراعاة ظروف الزمان أو المكان أو الأحوال، ودون أي تفرقة بين ما هو ثابت مقدس، وما هو متغير أو قابـــل للتغير بتغير الزمان والمكان والأحوال، من خلال اجتهاد أهل الاختصاص من أولي العلم والنظر المعتبر .

وبعضها لا يرى منـــه إلا العلم الغيبي أو العلم اللدني، وما قد يتبع ذلك من مبالغات قد تصل بالبعض إلى درجة ادعاء الإلهام ونحـــوه، ومع أننا لا ننكر أصل العلم اللدني حيث يقـــول الحق ســـبحانه: ﴿وَعَلَّمْنَـٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾[1]،

(١) [الكهف: ٦٥].

فإننا نؤكد أنه يعني التوفيــق إلى الرأي الصواب، والقول الصواب والسداد والرشاد، وليس ادعاء معرفة الغيب أو التنبؤ به.

وهنـاك فئة أخـرى كلما ظهر مسـتجد عـصري في مجال العلـوم الحديثـة والبحثيـة والتطبيقيـة وعلـوم الفضـاء، ذهبـت لإيجـاد أي رابـط بـين هـذه الاكتشـافات العصرية ونصـوص الكتـاب والسـنة، محملـة النصـوص مـا لا تحتمـل، وكذلـك يفعلـون مـع كل أمـر مـن سـياحة أو صناعـة أو غيرهمـا، في محاولـة ربطـه بنص مـن النصوص ولـو كان ذلـك اعتسـافًا بيّنًـا .

وبعضهـم لا يعنـى إلا بالعلم الذي ينظـر لصالح الجماعة ويرسـخ أسـس الولاء والانتماء الأعمـى الأصم لها.

على أن العلم الــذي تبنى به الدول هــو كل علم نافع للناس في شئون دينهم أو شئون دنياهم.

إن مفهـوم عـصر العلـم يتطور تطـورًا هائـلًا ومذهلًا، ومـن الخطـأ البين قـصر مفهوم العلـم، الذي حثنـا القرآن الكريـم عـلى الاهتـمام به عـلى العلـوم الشرعية فحسـب، بـل يشـمل كل مـا يحمـل نفعًـا للنـاس في شـئون دينهـم، وشـئون دنياهـم، في العلـوم الشرعيـة أو العربيـة أو علم

الطب أو الصيدلة أو الفيزياء أو الكيمياء أو الفلك أو الهندسة أو الميكانيكا، أو الطاقة وسائر العلوم والمعارف الذي أصبح عالم الرقمنة يتبوأ موقع الصدارة منها وأرى أن قوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَوِي ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ (١) وقوله تعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾(٢) أعم من أن نحصر أيًّا منهما أو نقصره على علم الشريعة وحده فالأمر متسع لكل علم نافع، فنسأل كل مختص في مجال اختصاصه، الأطباء في مجال الطب، والمهندسين في مجال الهندسة، والقانونيين في مجال القانون، وعلماء الشريعة في مجالات اختصاصهم، وعالم التكنولوجيا في مجال اختصاصه.

إن قيمة العلم إنما تشمل التفوق في كل العلوم التي تنفع الناس في شئون دينهم أو شئون دنياهم ولذا نرى أن قوله ﷻ: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾(٣)، جاء في معرض الحديث عن العلوم

(١) [الزمر: ٩].
(٢) [الأنبياء: ٧].
(٣) [فاطر: ٢٨].

الكونيــة حيــث يقــول ســبحانه: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ ثَمَرَٰتٍ مُّخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهَا ۚ وَمِنَ ٱلْجِبَالِ جُدَدٌۢ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ ﴿٢٧﴾ وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلْأَنْعَٰمِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ كَذَٰلِكَ ۗ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾[1] ويقــول سبحــانه: ﴿إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ لِّأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿١٩٠﴾ ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[2] .

وإذا كان تاريخنا الإسلامي والعربي قد حفل بأسماء علماء كبار في العلوم الشرعية أو الإنسانية واجتهدوا في تحصيلها وعرفوا بمؤلفاتهم حتى صاروا أعلامًا في الفنون والعلوم التي تصدروا فيها من أمثال: الإمام أبي حنيفة النعمان (ت ١٥٠هـ)، والإمام مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ)، والإمام الشافعي (ت ٢٠٤هـ)، والإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤٢هـ)، والإمام البخاري (ت ٢٥٦هـ)، والطبري (ت ٣١٠هـ)، والفارابي (ت ٣٣٩هـ)، والإمام الشاطبي

---

(٤) [فاطر: ٢٧، ٢٨].

(١) [آل عمران: ١٩٠، ١٩١].

(ت ٥٩٠هـ)، وابن رشد (ت ٥٩٥هـ)، والحافظ ابن كثير (ت ٧٧٤هـ)، وابن خلدون (ت ٨٠٨هـ)، والحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، والإمام السيوطي (ت ٩١١هـ)، والإمام الزرقاني (ت ١٣٦٧هـ)، وغيرهم.

وفي المجالات العلمية عرف تاريخنا العلمي علماء عظماء من أمثال: الخوارزمي (ت ٢٣٥هـ)، والكندي (ت ٢٥٦هـ)، وابن الهيثم (ت ٤٣٠هـ)، والبيروني (ت ٤٤٠هـ)، وابن البيطار (ت ٥٩٣ هـ)، وأبي بكر الرازي (ت ٦٠٦هـ)، وابن النفيس (ت ٦٨٧هـ)، وابن سينا (ت ٦٨٧هـ)، وغيرهم .

فإننا لا يجب أن نقف عند أمجاد هؤلاء العظماء، ونركز فقط على أننا أصحاب تاريخ عريق في العلم والحضارة، بل علينا أن نضع لبناتنا وبصماتنا في التاريخ الإنساني، وندخل إليه من باب العلم الحديث، الذي أصبح التحول الرقمي، والذكاء الاصطناعي واقتحام عالم الفضاء أحد أهم معالمه.

* * *

الدولـــــة لا الفوضـــــى

هـذا العنـوان يحمـل العديـد مـن المدلـولات المهمـة، أولهـا: الفرق بين الدولـة والفوضى، فالدولـة حماية، الدولة أمـان، الدولـة ثقة، الدولـة اسـتقرار، الدولة نظـام، الدولة مؤسسـات، الدولـة أجهـزة، الدولة بنـى فكرية وسياسـية واقتصاديـة وتنظيميـة وتشريعيـة، والفـوضى عـلى العكس مـن ذلـك كلـه، فهـي اللانظـام، واللامؤسسـات، والـلا أمـان، والـلا اسـتقرار، والـلا أمـن، وهكـذا سلسـلة مـن السـلبيات لا الإيجابيـات .

حـاول أعـداء الأمـة أن يسـوقوا لهـذه الفـوضى، وأن يجملـوا وجههـا ببعـض المسـاحيق المسرطنـة، فقالـوا: الفـوضى الخلَّاقـة، والفـوضى البنَّـاءة، الفـوضى الفاعلة، في مؤامـرات خسيسـة ودنيئـة لتفكيك دولنـا، والوصول بهـا إلى دويلات صغـيرة وعصابات متناحـرة، وبالأحرى اللادولـة عـلى نحـو مـا أصـاب كثـيرًا مـن دول منطقتنـا والعـالم ، كل ذلـك لتسـهل السـيطرة عـلى هـذه الـدول،

ونهب خيراتها والاستيلاء على مقدراتها والتحكم في قراراتها وتوجهاتها، أو التخلص من كيانها لو وجدوا إلى ذلك سبيلًا، ونسج مسخ جديد منبت الصلة عن ماضيه وحاضره، حائر متوجس من مستقبله أولاً أمل له فيه أصلًا، ونسي هؤلاء أوتناسوا عِبر ودروس التاريخ من أنه لا أمان لأحد في هذا العالم ما دام ظلم الإنسان والعمل على استعباده قائمًا، سواء أكان ذلك على مستوى الأفراد، أم على مستوى الأمم والشعوب، فما يحدث في شرق العالم نجد صداه في غربه وما يكون في شماله تجد أثره وصداه في جنوبه، بل إن الجهات الأربع تتداخل وتتوازى وتتقاطع في ظل أدوات التواصل الحديثة والعصرية، التي جعلت من العالم كله قرية واحدة، على أن الإرهاب عابر للقارات، متجاوز للحدود، فكما نؤكد دائمًا الإرهاب لا دين له، ولا وطن له، ولا عقل له، وكما قالوا: "فإن خلائق السفهاء تعدي".

ولا شك أن الفوضى التي تحدث حولنا كان مخططًا لها أن تدور في بلادنا، لكن ما تقوم به قواتنا المسلحة الباسلة، ورجال الشرطة البواسل، وكل أبناء الوطن

الشرفـاء قد أفشـل وسيفشـل بإذن الله تعـالى كل مخططات أعدائنا.

كـما أن عـلى كل واحـد منـا أن يبـدأ بنفسـه مـن خلال مسـئوليته المجتمعية أو المؤسسـية أو كلتيهـما في أداء واجبه تجـاه الحفـاظ عـلى الدولـة وكيانهـا وبنائها المتماسـك حتى لا نصـير جميعًـا إلى فـوضى لا تبقـي ولا تذر .

❊ ❊ ❊

دولة المؤسسات

الدولــة العظيمة هي التي تقوم على مؤسســات قوية، وتعمل على تقوية مؤسســاتها الوطنية، وترسيخ دعائمها، وهي التــي تعمل جاهدة عــلى التخلص مــن الكيانات الإرهابيــة، التي تحاول أن تحل محل مؤسســات الدولة أو تعمــل على مزاحمتها مــن جهة، كما تعمــل على التخلص من النظام الشــمولي والرأي الفردي من جهة أخرى، فكما قالوا: رأي الجماعة لا تشــقى البلاد به رغم الخلاف ورأي الفرد يشقيها .

النظام المؤســسي يقوم على إعلاء دور المؤسسات، وعلى أن الشعوب مصدر الســلطات، أليست الشعوب هي التي تختار نوابها وممثليها؟ وهذه المجالس النيابية أو البرلمانية إنما هي أدوات الدولة الديمقراطيــة التشريعية والرقابية، فإذا امتلكت الدولة مع ذلك إرادة سياســية لاحترام المؤسسية وتقدير دور المؤسســات وإعطائها فرصتها لتَعمل وتُعمل

أدواتها، وتتكامل في أدوارها في ظل قائد حكيم، يفصل بين السلطات ويحول دون تضاربها، ويوجه بوصلتها في الاتجاه الصحيح لتتكامل ولا تتنافر ؛ لكان ذلك من أهم عوامل البناء والتقدم والرقي.

والذي لا شك فيه ولا مرية أننا في مصرنا الغالية نرسخ لنظام مؤسسي يحترم المؤسسات الوطنية، ويقدر دورها، ويعمل على تقويتها، ويعطيها الفرصة كاملة لإعادة بناء نفسها على شروط وطنية، وأرضية وطنية، وقواعد وطنية صلبة لا تمييز فيها على أساس الدين، أو اللون، أو العرق، أو الجنس، وبصورة ودرجة على الأقل لم نعهدها في جيلنا، فنحن أمام رؤية مختلفة عما مضى، رؤية ثاقبة، لو أحسنا استغلالها، لتغيرت أحوالنا إلى الأفضل في اتجاه بناء دولة عصرية ديمقراطية صلبة حديثة قوية وراسخة ومتجذرة في بنائها الحضاري والديمقراطي تجذر هذا الشعب في حضارته، ولقضينا على كثير من أخطاء الاستبداد الوظيفي الذي لا تقل خطورته بين صغار القيادات عن أخطاره بين كبارهم، ففي الوقت الذي يسعى فيه رأس هرم السلطة في مصر لترسيخ دور المؤسسات، فإننا جميعًا يجب أن نعمل على تعظيم هذا التوجه، وعلى إبرازه وترسيخه ومحاسبة

من يحيـــد عنه، حتى لا نكتوي باســتبدادية بعض صغار الموظفين في ظل دولة تعمل قيادتها السياســية على ترسيخ أســس العدالة الإداريــة والنظام المؤســسي، وتعد ذلك في مقدمة أولوياتهــا في بناء الدولة الوطنيــة الديمقراطية العصرية الحديثة .

❊ ❊ ❊

الإمــام العــادل

يقول نبينا ﷺ: «سَــبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ الله فِي ظِلِّــهِ يَوْمَ لاَ ظِلَّ إِلاَّ ظِلُّهُ الإِمَامُ الْعَادِلُ، وَشَابٌّ نَشَــأَ فِي عِبَادَةِ رَبِّهِ، وَرَجُلٌ قَلْبُهُ مُعَلَّقٌ فِي الْمَسَــاجِدِ، وَرَجُلاَنِ تَحَابَّا فِي الله اجْتَمَعَا عَلَيْهِ وَتَفَرَّقَا عَلَيْهِ، وَرَجُلٌ طَلَبَتْهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ فَقَالَ إِنِّي أَخَافُ الله، وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ أَخْفَى حَتَّى لاَ تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ، وَرَجُلٌ ذَكَرَ الله خَالِيًا فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ»(١).

ولفظ الإمام العادل يشمل كل من ولي أمر مجموعة من الناس في شأن من شئون دينهم أو شئون دنياهم، فهو راعٍ لهم ومسئول عنهم أمام الله ﷻ.

عـلى أن أمانـة العمـل العـام ثقيلـة حيث يقـول نبينا ﷺ لسـيدنا أبي ذر رضي الله عنه: «يَـا أَبَـا ذَرٍّ، إِنَّـكَ ضَعِيـفٌ، وَإِنَّهَـا أَمَانَـةٌ، وَإِنَّهَـا يَـوْمَ الْقِيَامَـةِ خِـزْيٌ وَنَدَامَـةٌ، إِلَّا مَـنْ أَخَذَهَا

(١) صحيح البخاري: كتاب الآذان، باب مَنْ جَلَسَ فِى الْمَسْجِدِ يَنْتَظِرُ الصَّلاَةَ، رقم ٦٦٠ .

بِحَقِّهَـا، وَأَدَّى الَّـذِي عَلَيْهِ فِيهَـا»[1] أي أدى الذي عليه فيها مـن النهـوض بتبعاتهـا، وعـدم التقصـير في حـق مـا كلـف بـه أو ولاه الله إيـاه، وإذا كان عاقبـة مـن قـصر في حمـل هذه الأمانـة هـو الخـزي والندامة يـوم القيامة فإن جـزاء من وفَّى بحقهـا وأدى الـذي عليه فيهـا هو إكرام الله ﷻ لـه بأن يظله في ظـل عرشـه يـوم لا ظـل إلا ظله .

والحاكـم العـادل كالعـالم والفقيه إذا اجتهـد فأخطأ فله أجـر وإن اجتهـد فأصاب فله أجران، يقـول نبينا ﷺ: «إِذَا حَكَـمَ الْحَاكِـمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَـابَ فَلَهُ أَجْـرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُـمَّ أَخْطَأَ فَلَـهُ أَجْرٌ»[2].

وقـد دعانـا الإسـلام إلى إكـرام ذي السـلطان العـادل المقسـط الـذي يتقـي الله ﷻ في شـئون رعيتـه، حـيث يقـول نبينـا ﷺ: «إِنَّ مِنْ إِجْـلالِ الله تَعَـالَى: إِكْرَامَ ذِي الشَّـيْبَةِ الْمُسْـلِمِ، وَحَامِـلِ الْقُـرآنِ غَـيْرِ الْغَـالي فِيـهِ والجَافي عَنْـهُ، وإِكْـرَامَ ذِي السُّـلْطَانِ الْمُقْسِـطِ»[3] .

---

(١) صحيح مسلم: كتاب الإمارة، باب كَرَاهَةِ الإِمَارَةِ بِغَيْرِ ضَرُورَةٍ، رقم ٤٨٢٣.

(٢) صحيح البخاري: كتاب الاعتصام بالكتاب والسـنة. باب أجر الحاكم إذا اجتهد، رقم ٦٨٠٥،ومسلم . كتاب الأقضية، باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد، رقم ٣٢٤٠.

(٣) سنن أبي داود: كتاب الأدب، باب فِي تَنْزِيلِ النَّاسِ مَنَازِلَهُمْ، رقم ٤٨٤٥.

وإذا كان رب العزة ﷻ قد قال في كتابه العزيز: ﴿أَنَّهُۥ مَن قَتَلَ نَفۡسَۢا بِغَيۡرِ نَفۡسٍ أَوۡ فَسَادٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعٗا وَمَنۡ أَحۡيَاهَا فَكَأَنَّمَآ أَحۡيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعٗا﴾[1]، فإنه أيضًا قد قال في الآية نفسها: ﴿وَمَنۡ أَحۡيَاهَا فَكَأَنَّمَآ أَحۡيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعٗا﴾، وبما أن الإحياء هنا لا يمكن أن يكون على حقيقته إنما هو مجاز عن العمل على بقائها حية، بتوفير سبل العيش الكريم لها، فكل من سد جوعتها، وستر عورتها، وكف الشر عنها سواء أكان ذلك بدفع أذى وشر الإرهاب والإرهابيين عن عباد الله الآمنين، أم كان بصورة غير مباشرة كتوفير مياه نقية أو كتعبيد الطرق، بما يترتب عليه من تقليل نسب الحوادث، فتقل نسبة الوفيات، فكل ذلك بمثابة إحياء للنفس .

مع تأكيدنا أنه لا يكفي في الحاكم مجرد العدل دون امتلاك سائر مقومات الوفاء بالأمر من القوة والكفاءة، والكياسة والأمانة، ولا سيما في ظل حياتنا العصرية بما

(١) [المائدة: ٣٢].

فيهـا مـن تعقيـدات وتداخـلات تحتـاج إلى خـبرات غـير عاديـة للوفـاء بحمـل أمانـة دولة أو حتى مؤسسـة.

إذ لا بـد مـن توافـر صفـات ومقومـات تفصيلية وفق طبيعـة المهمـة التـي تـوكل إلى قائـد أو مسـئول ودرجـة المسـئولية وحساسـية المهـام المنوطـة بهـا ومـن أهمهـا : التفـاني والإخـلاص في العمـل، والقـدرة عـلى تحمـل الضغـوط، والتعامـل مـع الأزمـات وحسـن معالجتهـا، والرؤيـة السياسـية، والإلمـام بمتطلبـات الأمـن القومي، والقـدرة عـلى العمل بـروح الفريـق، والتميز في مسـتوى الوعـي والثقافـة العامـة ، وتنفيـذ المهـام .

عـلى أن الكفـاءة والكفايـة والقـوة التـي يتحملهـا كل مسـئول تكـون في كل ولايـة بحسـبها ؛ فيقـدم في ولايـة الحـروب الأشـجع الأعـرف بمسـالكها، ومكائدهـا وخدعهـا واسـتراتيجياتها، ويقـدم في الولايـة العظمـى: الأعرف بمصالـح العـامة والخاصة، القادر على القيـام بجلـب مصالحهـا ودرء مفاسـدها[1].

(١) الفوائد في اختصار المقاصد أو القواعد الصغرى للعز بن عبد السـلام ص ٨٠، دار الفكر، دمشق، الطابعة الأولى ١٤١٦ تحقيق إياد خالد الطباع .

ويقـدم في الولايـة على الأمـوال الخبير بسـائر تصرفاتها حفظًا وتنميـة وإنفاقا وتخطيطا مع الإلمام بكل السياسـات الماليـة العصرية، وهكذا الأمر في سـائر الولايات.

أمـا الولايات العامـة فتحتاج إلى خبرة وكفـاءة واقتدار في إدارة الـدول مـن كل جوانبهـا السياسـية والعسـكرية والأمنيـة والاقتصاديـة والفكريـة والثقافية وهـو ما يحقق معنـى القـوي الأمـين والحفيظ العليـم حيث يقـول الحق سـبحانه وتعـالى عـلى لسـان ابنـه شـعيب عليه السلام في شـأن سـيدنا موسـى عليه السلام: ﴿ قَالَتۡ إِحۡدَىٰهُمَا يَٰٓأَبَتِ ٱسۡتَـٔۡجِرۡهُۖ إِنَّ خَيۡرَ مَنِ ٱسۡتَـٔۡجَرۡتَ ٱلۡقَوِيُّ ٱلۡأَمِينُ ﴾[1] ويقـول سـبحانه عـلى لسـان سـيدنا يوسـف عليه السلام في مخاطبـة عزيـز مـصر: ﴿ ٱجۡعَلۡنِي عَلَىٰ خَزَآئِنِ ٱلۡأَرۡضِۖ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٞ ﴾[2] فالأمانـة وحدهـا لا تكفـي والكفـاءة بـلا أمانة لا تجـدي[3].

هـذا هـو منظـور أهـل العلـم للإمـام العـادل، أمـا الجماعـات المتطرفـة، فـلا تملـك خـبرة ولا رؤيـة لا في أمر دينهـا، ولا في أمـر دنياهـا، فهـم لا يعرفـون البنـاء، ولا

(١) القصص: ٢٦ .

(٢) يوسف: ٥٥ .

(٣) انظر كتابنا: مشروعية الدولة الوطنية، ص ٥٠.

يحسن أحد منهم أن يبني، إنما هم قوم هدامون، يبنون أيديولوجياتها على محاولة خلق الوقيعة بين الشعوب والحكام، ولو أدى ذلك إلى إسقاط الدولة، لأنهم يحاولون أن يؤلبوا الشعوب على حكامها لإسقاط الأنظمة حتى يتمكنوا من إقامة نظامهم الخاص الذي لم يعرف التاريخ أكثر منه تمييزًا للجماعة وإقصاء لغير المنتمين إليها، فكل ما يؤدي إلى استقرار الدولة لا يصب من منظورهم الضيق في مصلحة الجماعة، وكل ما يؤدي إلى إضعاف الدولة يصب من منظورهم في مصلحة الجماعة، لذلك فنحن نؤمن بأن هذه الجماعات خطر على الدين والدولة معًا.

❊ ❊ ❊

الحفاظ على النظـــام الـعـام

النظـــام مطلب دينـــي ووطني وإنســـاني، إذ لا يصلح الناس فوضى بلا نظـــام، ولا تكون الدولة دولة بلا نظام، فأول مقومات الدولة: شعب، وأرض، ونظام، وحكومة، وهذا النظام هو ما يعبر عنه بالدستور والقانون، وما يفسر القانون أو ينبثق عنه من لوائح وتعليمات وإرشادات، وما تقوم به مؤسســـات الدولة من وضـــع ضوابط لتنظيـــم حيـاة الناس في مختلـف المجالات، وكل ذلك شرط أساس لعمارة الكون واستقرار العمران.

الشعوب المتحضرة هي أكثر الشـــعوب التزامًا بالنظام العام والآداب العامة والحفاظ على حقوق الآخرين وعدم الافتئات عليهـــا أو التجاوز في حقها، فـــلا بد للمجتمع من نظام يســـير عليه حتى لا يكون الناس فوضى بلا نظام ويشـــمل ذلك احترام الإنسان لقواعد المرور وآدابه وعدم كسر إشاراته، كما يشمل المحافظة على كل ما يتصل بالشأن

العــام والنظام العــام، ولا يتجاوزه حتى لــو كان مجرد التجــاوز في دوره في الانتظار أو الصف ويشــمل كذلك الالتزام بكل ما تقرره قوانين الدولة، وكل ما من شأنه أن يرسخ أسس النظام العام، ويجعل من مجتمعنا مجتمعًا منظمًا منضبطًا في كل شيء.

فالمتأمل في حال الدول المتقدمــة، والمجتمعات الراقية يعلــم يقينًا أنها ما وصلت إلى ما وصلت إليه إلا باحترامها للقوانين، والتزامها بتطبيقها، ومن احترام النظام: الالتزام بمبــدأ الحق والواجب، فكما يريد الإنســان أن يأخذ حقه عليه أن يفي بواجبه تجاه مجتمعه ســواء في أداء ما عليه من التزام أو سداد ما يُحصل من خدمــات، ولا يعمــد إلى التفلــت مما عليــه من استحقاقات.

❊ ❊ ❊

فهم المشتركات الإنسانية في الشرائع السماوية وأثره في بناء الدول

لقد كرم الحق ـ سبحانه ـ الإنسان على إطلاق إنسانيته دون تفرقة بين بني البشر، فقال ﷻ: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ﴾[1]، فالإنسان بنيان الرب من هدمه هدم بنيانه ﷻ.

كما أجمعت الشرائع السماوية على جملة كبيرة من القيم والمبادئ الإنسانية، من أهمها: حفظ النفس البشرية قال تعالى: ﴿أَنَّهُۥ مَن قَتَلَ نَفْسًۢا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِى ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَآ أَحْيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾[2].

ولهذا قدَّر نبينا ﷺ للنفس الإنسانية حرمتها، فلما مرت عليه جنازة يهودي وقف لها، فقيل

(١) [الإسراء: ٧٠].

(٢) [المائدة: ٣٢].

لـه: إنهـا جنـازة يهـودي، فقـال ﷺ: «أَلَيْسَـتْ نَفْسًـا»؟![1].

ومـن القيـم التـي أجمعـت عليهـا الشرائـع السـماوية كلهـا: العـدل، والتسـامح، والوفـاء بالعهـد، وأداء الأمانـة، والصـدق في الأقـوال والأفعـال، وبـر الوالديـن، وحرمـة مـال اليتيـم، ومراعـاة حـق الجـوار، والكلمـة الطيبـة، وذلـك لأن مصـدر التشريـع السـماوي واحـد، ولهـذا قـال نبينـا ﷺ: «الْأَنْبِيَـاءُ إِخْـوَةٌ لعَـلَّاتٍ أُمَّهَاتُهُـمْ شَـتَّى، وَدِينُهُـمْ وَاحِـدٌ»[2].

وأروني أي شريعـة مـن الشرائع أباحـت قتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، أو أباحت عقوق الوالدين، أو أكل السحت، أو أكل مال اليتيم، أو أكل حق العامل أو الأجير .

وأروني أي شريعة أباحت الكذب، أو الغدر، أو الخيانة، أو خُلف العهد، أو مقابلة الحسنة بالسيئة .

بـل عـلى العكـس فـإن جميـع الشرائـع السـماوية قـد اتفقـت وأجمعت عـلى هـذه القيم الإنسـانية السـامية، من خـرج عليهـا فإنه لم يخـرج على مقتـضى الأديان فحسـب،

---

(١) صحيح البخاري: كتاب الجنائز، باب مَنْ قَامَ لِجَنَازَةِ يَهُودِيٍّ، رقم ١٣١٣، وصحيح مسـلم: كتاب الجنائز، باب الْقِيَامِ لِلْجَنَازَةِ، رقم ٩٦١ .

(٢) مسند أحمد: ج ٢٠/ ص ٣٩، رقم ٩٥٠٨.

وإنما يخرج على مقتضى الإنسانية، وينسلخ من آدميته، ومن الفطرة السليمة التي فطر الله الناس عليها .

ولهذا قال ابن عباس رضي الله عنهما عن قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا۟ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ۖ أَلَّا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا ۖ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ۖ وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ ۖ وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ۖ وَلَا تَقْتُلُوا۟ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿١٥١﴾ وَلَا تَقْرَبُوا۟ مَالَ ٱلْيَتِيمِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُۥ ۖ وَأَوْفُوا۟ ٱلْكَيْلَ وَٱلْمِيزَانَ بِٱلْقِسْطِ ۖ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۖ وَإِذَا قُلْتُمْ فَٱعْدِلُوا۟ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ ۖ وَبِعَهْدِ ٱللَّهِ أَوْفُوا۟ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿١٥٢﴾ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾[1] هذه آيات محكمات لم ينسخهن شيء من جميع الكتب، وهي محرمات على بني آدم جميعًا، وهن أم الكتاب؛ أي «أصله وأساسه»، من عمل بهن دخل الجنة، ومن تركهن دخل النار.

(١) [الأنعام: ١٥١-١٥٣].

وديننا علمنا أن نقول الكلمة الطيبة للناس جميعًا بلا تفرقة، فقال سبحانه: ﴿وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾[1] بل نحن مطالبون أن نقول التي هي أحسن، يقول سبحانه وتعالى: ﴿ وَقُل لِّعِبَادِى يَقُولُواْ ٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ﴾[2] ويقولون: البر شيء هين، وجه طلق، وقول لين، ويقول الحق سبحانه: ﴿وَلَا تَسْتَوِى ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ فَإِذَا ٱلَّذِى بَيْنَكَ وَبَيْنَهُۥ عَدَٰوَةٌ كَأَنَّهُۥ وَلِىٌّ حَمِيمٌ ﴿٣٤﴾ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ﴾[3]، وفى تعاليم سيدنا عيسى عليه السلام «من ضربك على خدك الأيمن فأدر له خدك الأيسر».

هي دعوة عظيمة للتسامح في كل الشرائع السماوية؛ لكي تعيش البشرية في سلام وصفاء، لا نزاع وشقاق أو عنف وإرهاب .

❊ ❊ ❊

(٢) [البقرة: ٨٣] .

(٣) [الإسراء: ٥٣].

(٤) [فصلت: ٣٤، ٣٥].

لا قتل على المعتقد

الإسلام دين الفطرة السليمة، وهو فن صناعة الحياة لا صناعة الموت، وحتى عندما شرع القصاص في قوله تعالى: ﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَـٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَـٰبِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾[1]، شرعه للحفاظ على الحياة، ولم يكن بدعًا في ذلك، فالأمر في التوراة كذلك، حيث يقول الحق سبحانه: ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ وَٱلْأَنفَ بِٱلْأَنفِ وَٱلْأُذُنَ بِٱلْأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ ۚ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِۦ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُۥ ﴾[2].

أما القتال فمشروعيته للدفاع عن النفس أو الوطن، أو ردّ خيانة أو تآمر أو عدوان، ولما رأى النبي ﷺ امرأة كافرة مسنة مقتولة في أحد المعارك قال ﷺ: «مَا كَانَتْ هَذِهِ

(١) [البقرة: ١٧٩].

(٢) [المائدة: ٤٥].

لِتُقَاتِلَ» فَأَمَرَ رَجُلًا، فَقَالَ: «الْحَقْ خَالِدًا، فَقُلْ: لا تَقْتُلَنَّ ذُرِّيَّةً وَلا عَسِيفًا»[1]، ونهى ديننا الحنيف عن قتل النساء إلا من قاتلت، والشيوخ إلا من قاتل، ونهى عن قتل الأطفال، وحرق الزروع، وقطع الأشجار إلا إذا تحصن بها العدو ولم يكن من قطعها بد، ونهى عن قتل الفلاحين في مزارعهم، والرهبان في صوامعهم، ولو كان القتل مقابل الاعتقاد لما نهى نبينا ﷺ والخلفاء الراشدون من بعده عن قتل هؤلاء مع عدم إيمانهم بالإسلام .

فالإسلام لم يأت لقتل الناس إنما جاء لهدايتهم، حيث يقول الحق سبحانه: ﴿إِنَّ عَلَيْكَ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ﴾[2]، ويقول سبحانه: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَءَامَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ۚ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ﴾[3]، ويقول سبحانه: ﴿لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِ ۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ مِنَ ٱلْغَىِّ ۚ فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَا ۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾[4]، ويقول سبحانه:

(١) مسند أحمد: ج ٣٨، ص ١٠٨، رقم ١٧٦١٠ .
(٢) [الشورى: ٤٨].
(٣) [يونس: ٩٩].
(٤) [البقرة: ٢٥٦].

﴿ ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِۖ وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعۡلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦۖ وَهُوَ أَعۡلَمُ بِٱلۡمُهۡتَدِينَ ﴾[1]، ويقول سبحانه: ﴿ إِنَّكَ لَا تَهۡدِي مَنۡ أَحۡبَبۡتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهۡدِي مَن يَشَآءُۚ وَهُوَ أَعۡلَمُ بِٱلۡمُهۡتَدِينَ ﴾[2].

فواجب العلماء والدعاة البلاغ المبين بالحكمة والموعظة الحسنة، فالإسلام دين البناء لا الهدم، دين الإصلاح لا الإفساد، دين الرحمة لا العنف، ويقول ﷺ: «من أُعْطِيَ حَظَّهُ من الرِّفْقِ فقد أُعْطِيَ حَظَّهُ من الخيرِ، ومن حُرِمَ حَظَّهُ من الرِّفْقِ فقد حُرِمَ حَظَّهُ من الخير»[3].

❊ ❊ ❊

(١) [النحل: ١٢٥].

(٢) [القصص: ٥٦].

(٣) سنن الترمذي: كتاب البر والصلة، باب ما جاء في الرفق، رقم ٢١٤٥.

العواصم والحدود وبناء الدول

العلاقة بين عواصم الدول وحدودها هي علاقة تكامل لا علاقــة صراع ولا ينبغي أن تكون، إذ لا غنى لأي دولة من أن يكون لهــا عاصمة هي القلــب والمركز، وأطراف وحــدود بمثابة الأجنحة، التي لا تعلــو الدول ولا ترتفع بدونها، لكن المركز يســتحوذ في كثير مــن دول العالم على بؤرة الاهتمام، فالشواهد والواقع المعيش يؤكدان استحواذ المركــز عبر التاريــخ على أعلى درجــات الاهتمام، غير أن مستوى هذا الاهتمام يختلف بين الدول المتحضرة والدول المتخلفــة، فالدول المتحضرة لا يمكــن أن تهمل جزءًا من أطرافها أرضًا أو ســكانًا فتتركه هملاً أو فرصة للضياع أو الإهمــال أو الاعتداء، أو حتى مجــرد التفكير في الانفلات أو الانفصــال على أن تنمية الأطــراف والمناطق الحدودية لا تقع على عاتق الحكومات وحدها أو القيادة السياســية وحدها، إذ إن العناية والاهتمام بهذه الأطراف والعمل على

تنميتها مسئولية تضامنية بين جميع مؤسسات الدولة، سواء المؤسســات الرســمية، أم منظمات المجتمع المدني، أم رجال الأعــمال، كل هؤلاء يجب أن يولوا اهتمامًا خاصًّا بجميع أطراف الدولــة وبخاصة الحدودية منها، وجعل ذلــك أولوية واعتباره قضية أمــن قومي من جهة، وقضية تنموية مــن جهة أخرى، إذ ينبغي أن نعمل على تحويل كل أطراف الدولة ومناطقها الحدودية إلى مناطق جاذبة لا طاردة .

ففي حالة عــدم اهتمام دولة مــا بأطرافها يضطــر أبناء هذه الأطراف إلى التوجه نحو المركز والتمركز به ، مما يشــكل ضغطا غــير عادي عــلى المركز وضواحيــه ، ويخلق كثيرًا مــن الأحياء العشوائية حوله ، ويسهم في صنع نظام طبقي تنتج عنه مع مرور الزمن أمراض ومشكلات اجتماعية تحتاج إلى حلول غير تقليدية لعلاجها.

أما في ظل اهتمام الدول بالاستثمار في أطرافها ومناطقها الحدودية، وتوفير الخدمات اللازمة لأبنائها من: الإسكان، والصحة، والتعليم، والثقافة، وسائر الخدمات التي تطلبها مقومات الحياة المستقرة بأرضهم وموطن نشأتهم، مع توفر فرص العمل والإنتاج فإن ذلك كله يؤدي إلى ارتباط أبناء هذه المناطق بأرضهم، مع ولاء وانتماء وطني خالص.

وفي حالة توفر عوامل جذب وحوافز للعمل بهذه المناطق والاستثمار الجاد فيها كما يحدث الآن من اهتمام الدولة بمناطق سيناء ومطروح والإسماعيلية الجديدة وحلايب وشلاتين والوادي الجديد، ومناطق الظهير الصحراوي بصفة عامة، فإن هذه المناطق ستتحول إلى مناطق جاذَّبة، مما يحدث توازنًا كبيرًا في التوزيع الجغرافي، والسكاني، ويوفر حياة كريمة لأبناء هذه المناطق، ويخفف الضغط على المركز، كما أن الرقي بها يجعل منها عاملَ جذب سياحيّ وإبهارًا حضاريًّا ودلالةً على عظمة الشعوب ورقيها .

❋ ❋ ❋

السماعون للكذب... نفعية الجماعة

تحدث القرآن الكريم عن السماعين للكذب وقرن بين وصفهم بذلك ووصفهم بأكل السحت، حيث يقول سبحانه: ﴿سَمَّٰعُونَ لِلۡكَذِبِ أَكَّٰلُونَ لِلسُّحۡتِ﴾[1]، وبين الوصفين علاقة وطيدة، إذ يرتبط أمر أبواق الكذب بأكل السحت إلى حد كبير؛ حيث صار تجنيد أبواق الكذب ضد دينها ودولها وأوطانها صناعة من صناعات العصر وأحد أسلحة حروب الجيل الرابع والجيل الخامس .

وكلمة السمّاع صيغة مبالغة على وزن فعَّال، فهو لا ينتظر أن يأتيه الكذب، إنما يبحث هو عنه، ويسعى إليه، على نحو ما نرى ونشاهد من كثير من إعلاميي جماعة الإخوان الإرهابية والمأجورين من قِبلها المجندين لها، من خلال إغراقهم بالمال الخبيث،

(١) [المائدة: ٤٢].

فهم سماعون للكذب، بحَّاثون عنه، ساعون بنَهَم إليه، ليحاولوا أن يستجدوا منهم ما يوهمون به العامة والدهماء أنه حقيقة .

على أن ديننا الحنيف لم ينهنا عن أن نكون سماعين للكذب فحسب ، بل حثنا على ضرورة التثبت والتحقق من صدق الأخبار قبل نقلها أو إذاعتها بين الناس ، فقال سبحانه : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوۡمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلۡتُمۡ نَٰدِمِينَ﴾[1]، ويقول سبحانه في شأن من خاضوا في الإفك :﴿إِذۡ تَلَقَّوۡنَهُۥ بِأَلۡسِنَتِكُمۡ وَتَقُولُونَ بِأَفۡوَاهِكُم مَّا لَيۡسَ لَكُم بِهِۦ عِلۡمٞ وَتَحۡسَبُونَهُۥ هَيِّنٗا وَهُوَ عِندَ ٱللَّهِ عَظِيمٞ ١٥ وَلَوۡلَآ إِذۡ سَمِعۡتُمُوهُ قُلۡتُم مَّا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا سُبۡحَٰنَكَ هَٰذَا بُهۡتَٰنٌ عَظِيمٞ﴾[2] ، ويقول نبينا (صلى الله عليه وسلم) : «كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ»[3] .

وفي عصرنا الحاضر تغيرت معطيات كثيرة، وبخاصة في نظم الحرب وأساليبها، فلم تعد الحرب أحادية البُعد، أي أنها لم تعد عسكرية محضة، أو أمنية محضة، ولا حتى

(١) [الحجرات : ٦].
(٢) [النور : ١٥، ١٦].
(٣) سنن أبى داود : كتاب الأدب ، باب فِى التَّشْدِيدِ فِى الْكَذِبِ ، رقم ٤٩٩٤ .

مخابراتيــة محضــة بالمفهوم التقليــدي للنظــم المخابراتية القديمــة، فقد تطورت أســاليب حروب الجيــل الرابع، ودخلنا دون أن يشــعر كثيرون في ما يمكن أن يطلق عليه حروب الجيــل الخامس، وهي الحــروب الأكثر قذارة في تاريخ الإنسانية، لاستخدامها كل الوسائل غير المشروعة من توظيــف الإرهاب وتبني الإرهابيــين ودعمهم تحت مســمى حربهم، وتعظيم أمر الخيانات، وشراء الولاءات، ومنهجة استخدام سلاح الشــائعات الذي صار فنًّا يكاد يدرس بــل يُدرس ويتــم التدريب عليه مــن قبل بعض الجهات المشــبوهة، وتُوظــف له الكتائــب الإلكترونية، والمحــاولات المســتميتة في إثارة الشــعوب وتأليبها على حكامها، وتشويه الرموز والمكتسبات الوطنية، والتشكيك في كل الإنجازات والتهوين من أمرها، وتحالف الجماعات والقوى الإرهابية، ومحاولات اختراق المؤسسات، وإثارة أي نعــرات تؤدي إلى الفرقة بآلية ممنهجة وغير مســبوقة، والتوظيف غير المســبوق للمعلومة، وتجنيد بعض وسائل التواصل الحديثة بل الكثير منها، واللعب على وتر الحاجة والمصالــح الآنية، التي لا يحتمل بعضهــا الصبر عليه، مما جعل قضية الصمود في وجه كل هذه الموجات العاتية أمرًا

اســتثنائيًّا يحتاج إلى عقيدة إيمانية ووطنية فولاذية، وثقة في الله غير محدودة .

ولم يعــد من الوطنيــة أن يُــترك القادة العســكريون والأمنيــون وحدهم في ميدان هذه الحرب، بل صار واجبًا حتميًّا شرعيًّا ووطنيًّا أن ندعم قياداتنا السياســية، وقواتنا المســلحة الباســلة، وشرطتنا بكل ما نملك من وســائل الدعم، مع تأكيدنا على مشروعية الدولة الوطنية في مقابل ما تسوقه الجماعات العميلة الخائنة التي تتاجر بدين الله ﷻ من عــدم الاعتداد بحدود الدول ولا اســتقلالها، وتراها حدودًا وهميةً لا قيمة لها، بل ترى أوطانها حفنة من التراب لا قيمة لهــا، وهو ما لا يخدم إلا مصلحة أعدائنا المتربصين بنا الذين يعملون على زعزعة الانتماءات الوطنية والقومية.

في حين أننا نؤكد أن الأمــر على العكس تمامًا ، فكل ما يدعم صمود الدولة الوطنية ويدعم بناءها ويعزز مكانتها هــو من صلــب الدين ، وكل مــا يهدد كيانهــا وينال من وجودها أو يســعى في أطرافها فســادًا أو إفسادًا إنما يتنافى مع كل مبادئ الدين والقيــم والوطنية ويعد خيانة للدين والوطن وعمالة لأعدائهما المتربصين بنا .

على أن المســئولية الأكبر إنما تقع على عاتق علماء الدين والمثقفــين والإعلاميين والكتــاب، لما لــكل هؤلاء من أثر بالــغ في صناعة الوعي ومواجهــة التحديات وتفنيد الشــائعات ، وهو ما يعيه ويتبناه كثير مــن كتابنا ومثقفينا وإعلاميينــا الوطنيين جيدًا، ويعملون عــلى التوعية به ما وســعهم السبيل غير أننا في حاجة إلى تحويل هذه الظواهر الإيجابية إلى حالة وعي عام أو قل تعبئة فكرية عامة تتوازن وحجــم ما يحاك لأوطاننا من مؤامــرات لم تعد خفية على لبيب ولا غير لبيب.

❋ ❋ ❋

الديـــن والدولـــة

الدولـــة الرشـــيدة هي صمام أمـــان للتدين الرشـــيد، والعلاقة بـــين الدين والدولة ليســـت علاقـــة عداء ولن تكون إن تدينًا رشـــيدًا صحيحًا واعيًا وسطيًّا يسهم وبقوة في بناء واستقرار دولة عصرية ديمقراطية حديثة تقوم على أسس وطنية راســـخة وكاملة، وإن دولة رشيدة لا يمكن أن تصطدم بالفطرة الإنســـانية، التـــي تبحث عن الإيمان الرشيد الصحيح على أننا ينبغي أن نفرّق وبوضوح شديد بـــين التدين والتطرف، فالتدين الرشـــيد يدفع صاحبه إلى التسامح، إلى الرحمة، إلى الصدق، إلى مكارم الأخلاق، إلى التعايش السلمي مع الذات والآخر، وهو ما ندعمه جميعًا أما التطرف والإرهاب الذي يدعو إلى الفســـاد والإفساد والتخريب والدمار، والهدم واســـتباحة الدماء والأموال، فهو الداء العضال الذي يجـــب أن نقاومه جميعًا وأن نقف له بالمرصاد، وأن نعمل بكل ما أوتينا من قوة للقضاء عليه حتى نجتثه من جذوره.

وفي هــذه المعادلة غير الصعبة يجب أن نفرق بين الدين، الذي هو حق والفكر الإرهــابي المنحرف الذي هو باطل موقنين أن الصراع بين الحق والباطل قائم ومســتمر إلى أن يــرث الله الأرض ومن عليها عــلى أن النصر للحق طال الزمــن أو قصر حيث يقول الحق ســبحانه: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ ۚ وَلَكُمُ ٱلْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ﴾ (١) .

إننا لأصحاب قضية عادلــة قضية دين وقضية وطن، فكل ما يدعو للبناء والتعمير والعمل والإنتاج وســعادة النــاس وتحقيق أمنهــم واســتقرارهم لهــو الدين الحق والإنســانية الحقيقية، وكل ما يدعو للفســاد والإفســاد والتخريب والقتل يدعو إلى ما يخالف الأديان وسائر القيم النبيلة والفطرة الإنسانية القويمة.

الدين والدولة لا يتناقضان الدين والدولة يرسخان معًا أسس المواطنة المتكافئة في الحقوق والواجبات، وأن نعمل معًا لخير بلدنا وخير النــاس أجمعين أن نحب الخير لغيرنا كما نحبه لأنفســنا الأديان رحمة الأديان ســماحة الأديان إنسانية الأديان عطاء.

---

(١) [الأنبياء: ١٨].

الديـــن والدولة يتطلبان منا جميعًـــا التكافل المجتمعي، وأن لا يكـــون بيننا جائع ولا محروم ولا عارٍ ولا مشرد ولا محتاج.

الدين والدولة يدفعـــان إلى العمل والإنتـــاج والتميز والإتقـــان، ويطـــاردان البطالـــة والكســـل والإرهاب والإهمال والفســـاد والإفساد والتدمير والتخريب وإثارة القلاقل والفتن والعمالة والخيانة.

غير أننا نؤكد ضرورة احترام دستور الدولة وقوانينها، وإعلاء دولة القانون وألا تنشـــأ في الدول سلطات موازية لســـلطة الدولة أيًّا كان مصدر هذه الســـلطات فهو لواء واحـــد تنضوي تحتـــه، وفي ظله كل الألويـــة الأخرى أما أن تحمل كل مؤسســـة أو جماعة أو جهة لواءً موازيًا للواء الدولة، فهذا خطر داهم لا يســـتقيم معه لا أمر الدين ولا أمر الدولة.

* * *

الموضوع

مقدمة .	٣
تصرفات النبي ﷺ في إدارة الدولة.	٩
بين فقه الدولة وفقه الجماعة .	١٥
إدارة الدول بين الخبرة والهواية .	١٩
قيام الدول وسقوطها .	٢٥
مخاطر السقوط الاقتصادي للدول .	٢٩
الحفاظ على الأوطان من المقاصد الضرورية للتشريع .	٣٣
السلطة في منظور الجماعات المتطرفة .	٣٧
مفهوم المصلحة بين منظور الدولة ومنظور الجماعة .	٤١
التعددية السياسية والسلطات الموازية .	٤٣
الخلاف الفقهي والخلاف السياسي .	٤٧

العلم بين منظور الدولة ومنظور الجماعة . ٥١
الدولـــــة لا الفوضـــــى . ٥٧
دولة المؤسسات . ٦١
الإمـــام العـــادل . ٦٥
الحفاظ على النظـــام الـعـام . ٧١
فهم المشتركات الإنسانية في الشرائع السماوية وأثره في بناء الدول . ٧٣
لا قتل على المعتقد . ٧٧
العواصم والحدود وبناء الدول . ٨١
السماعون للكذب... نفعية الجماعة . ٨٥
الديـــن والدولـــة . ٩٠
فهرس الموضوعات . ٩٤

الهيئة المصرية العامة للكتاب